

دارم البصام*

سياسات التنمية البديلة في بلدان الثورات العربية

تقدم الدراسة مساهمة في التطوير المفاهيمي والنظري لتشخيص سياسات التنمية البديلة في مجتمعات بلدان الثورات العربية واقتراحها، حيث تأخذ بالمقاربة السياقية في عمليات المفصلة والتحليل والتمييز للظواهر ورسم البدائل وفق الخصوصيات المحلية، بعيداً عن مسلّمات النظريات الكبرى والأيدولوجيات التي تتغافل في معالجتها عن ثراء الخصوصيات الثقافية وعن فهم منظومات القيم المحلية وضرورة توفير استجابات لها في السياسات التنموية. كما تأخذ بمقاربات وأدوات منهجية جديدة متعددة المعارف وعابرة للتخصصات في العلوم الاجتماعية، وذلك لتجنّب الاختزالية في استيعاب ما يجري. وقد التزمت الدراسة بمفهوم «الفرص التاريخية» في عملية صوغ الفرضيات والتأويل والتحليل بما يلائم المقطع التاريخي الذي شهد ولادة ثورات الموجة الرابعة التي دشنتها البلدان العربية، وبالشكل الذي يملي عليها تجاوز تطبيقات الليبرالية الجديدة التي كرسّت حالة الإقصاء الاجتماعي وشكّلت، نتيجة تطبيقاتها السلبية، أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الثورات، وتبنّي عوضاً عن ذلك سياسات ننحو نحو التضمين الاجتماعي للفئات التي تعرضت للتهميش عقوداً طويلة بحيث تؤمّن لها توسيع النفاذ الى السوق من جانب وتوسيع النفاذ الى عملية صنع القرار من جانب آخر. وفي اختيار بدائل السياسات التنموية تعتمد الدراسة وحدتين أساسيتين للتحليل: أولاهما الاقتصاد المالي والنقدي، وثانيتهما اقتصاد الشأن الإنساني (اقتصاد العيش الكريم الذي يسلم باقتران التنمية بالحرية ويركز على اقتصاد المواطنة كـ«ممارسة» لا كمنظومة حقوق فحسب، ويعمل على الرفع من شأنها).

* مستشار دولي أقدم في سياسات وتخطيط التنمية.

ينبغي أن نجد الطريق وإذا لم
نفلح علينا أن نبتدع الطريق.

القائد التونسي حنبعل

تمهيد

لعل من الأفضل للعنوان الذي اخترناه لهذه الدراسة أن ينتهي بعلامة استفهام، فالأحداث التي توالفت في السنوات الثلاث الماضية من عمر الثورات العربية أفرزت حالة من السيولة في السياسة والاقتصاد، وهو ما سيجعل من التفكير في البدائل أمراً صعباً نسبياً نظراً إلى سواد مناخ عدم اليقين، ناهيك بأن المرور الآمن نحو الديمقراطية وتوطيد حكمها سيبقى محفوفاً بالمخاطر نتيجة تعثر المسارات الانتقالية.

بمقارنة سريعة بالثورات العربية التي شهدتها حقبة حركات التحرير وتقرير المصير في منتصف القرن الماضي، نلاحظ أن الثورات الحالية، وكنتيجة لضعف الاحتياطي الأيديولوجي للييسار وتلاشي البديل الاشتراكي وانعدام الطلب على التعبئة السياسية لمساندة الدولة للقيام بالثورة ورفضها من أعلى، قد أصبحت تحمل صفة المحدودية الذاتية (Self Limiting)، بمعنى التركيز على التحرر السياسي الليبرالي للفرد بدلاً من التركيز على التحول الجماعي الاقتصادي والاجتماعي. بتعبير آخر، يتركز الطلب الحالي على المواطنة الكاملة وانتزاع حق الاعتراف بالهوية وبال حقوق السياسية للفرد، علماً بأن هذه الموجة الجديدة من الثورات (ثورات الموجة الرابعة) التي دشنها العالم العربي أتت في فترة تأزم النموذج الاقتصادي النيوليبرالي في إثر الاعتراف بفشل سياسات التكيف الهيكلي ومضاعفات الدوي الكبير الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية الأخيرة، على عكس «ثورات الموجة الثالثة» في بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية التي تزامنت مع بدء تطبيقات النيوليبرالية وسارت في ركابها باعتبارها جزءاً من التحول الديمقراطي الذي يتطلب فصل السياسي عن الاقتصادي - الاجتماعي باعتبار أن الأخير تتحكم فيه قوى السوق.

كلنا يعلم مسار تلك التجارب ومآلها؛ ففي الوقت الذي شهدت بلدان أميركا اللاتينية عملية هندسة مؤسسية ناجحة للدمقرطة، وهو ما حقق إجماعاً بين النخب والأحزاب السياسية حول قواعد اللعبة الديمقراطية واحترام شروطها في الانتخابات النزيهة والتداول على الحكم، فإن هذه العملية لم تتجاوز تعزيز مزايا الطبقة السياسية وربط المواطنة الديمقراطية بخيارات الاستهلاك بدلاً من ربطها بخيارات التمكين والتشارك المجتمعي لتحقيق قدر أفضل من العدل الاجتماعي. بتعبير أدق، شددت الثورات والتغيرات السياسية للموجة الثالثة على المؤسسات التمثيلية بشكل منفصل عن أسئلة الرفاه الاجتماعي، ومن خلال عزل المسألة الاقتصادية الاجتماعية. معنى هذا أن يكون هنالك فضاء سياسي مفتوح يستوفي الشروط الإجرائية للانتخاب والترشح الحر والمشاركة السياسية مع افتراض توافر الحريات الأساسية المدنية والسياسية، ولكن في ظل غياب أي تصورات بشأن البعدين الاقتصادي والاجتماعي ومدى اتصالهما بالتحول الديمقراطي من ناحية، والتمكين السياسي للفئات المهمشة اقتصادياً من خلال آليات التمثيل الديمقراطي.

إلا أن مثل ذلك الرهان لم يدم طويلاً؛ فقد أدرك عدد كبير من تلك البلدان، بعد تسديدها فاتورة التكلفة الاجتماعية الباهظة التي خلفتها تطبيقات الليبرالية الجديدة، ضرورة مراجعة سياساتها الاقتصادية وإعادة الاعتبار إلى السياسات الاجتماعية وإعادة «مفهمة» دور الدولة في كونها الأداة الأساسية للفعل الجماعي، بدلاً من مفهوم الدولة بالحد الأدنى الذي طبع ثقافة النخبة السياسة والاقتصادية وممارستها، وشجع عملية صنع القرار التكنوقراطي، واختزل النفاذ الشعبي للتشارك في إطار الدولة.

بطبيعة الحال لم يحدث ذلك بشكل تلقائي، بل جاء نتيجة الضغط المتصاعد للحركات الاجتماعية والرفض الشعبي المتزايد الذي تمثل في مطالبة الحكومات بتوحي مسؤولياتها وبأن تعيد إلى الدولة مكانتها باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تخضع للمساءلة الديمقراطية، وأن في إمكانها أن تؤثر في اتجاهات التشغيل وأنماطه وفي خلق فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع الدخل والأصول داخل المجتمع ككل.

في مثل هذا السياق وما قد يوفره لنا من دروس مستقاة، فإن ما يمكن أن نؤكدده، وبهامش كاف من اليقين، هو أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ستمارس قدرًا عاليًا من التأثير في التحولات السياسية التي ستشهدها بلدان الثورات العربية خلال السنوات القليلة القادمة، ولا سيما أن العائد التنموي للثورات هو الذي سيحدد طبيعة ردات الفعل من خلال نمطه واتجاهه وآثاره في الفئات الاجتماعية المختلفة وفي شكل التغيير في شبكة المصالح الاقتصادية ذات التأثير السياسي داخل المجتمع، وبالتالي دوره في ثبات أو اهتزاز شرعية الأنظمة السياسية الجديدة التي وصلت إلى الحكم ولا يزال يؤرقها السؤال المطروح في الشارع: هل نحن أفضل حالاً بعد الثورات؟ ويؤرقها كذلك أنها انغمست في صراعات حول الهوية والتغيير الثقافي في نمط المجتمع في مقابل إدارة التحديات الاقتصادية على نحو سيء كلياً^(١). وهذا ما يدفعنا في الواقع إلى تبني التوجه الاستباقي في هذه الدراسة لفصلة السياسات التنموية البديلة لبلدان الثورات العربية وتحليلها؛ إذ لا يمكننا أن نشاهد في تلك البلدان تبدلاً حاداً في المنظومة السياسية في حين أن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، بكل ما تحمله من إرث كبير من الإجحاف، سائرة على طريق خطي لا يتغير، وذلك يبقى في نظرنا بمثابة «المشروع غير المنجز للثورات».

في المنهجية وإطار الدلالة

• بداية، نعرّف البديل التنموي بأنه عملية مستمرة ذات أبعاد متعددة، ولا يأخذ بالاحتمالية بل بالاحتمالية، وبالشكل الذي نراه مستجيباً لمتطلبات التحول الديمقراطي الذي تمر به بلدان الثورات العربية، ومقايلاً لسقف المطالب الاجتماعية وتحقيق النمو المستدام.

ونفهم البديل التنموي أو جملة البدائل التي سنطرحها في الدراسة بمعنى تجاوز مقاربات الليبرالية الجديدة التي تم تطبيقها في تلك البلدان خلال العقود الثلاثة الماضية، وهي مقاربات جاءت بنتائج سلبية ساعدت في الواقع على قيام الثورات.

(١) خالد حنفي علي، «مسارات متوازية: جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات»، الأهرام (الرقمي)، ٢٠١٣/١/١.

• ستعامل مع الليبرالية الجديدة وتصوراتها وتطبيقاتها عند طرحنا للبدايل باعتبارها عملية (Process) لا حالة نهائية (End State)، ونحاول أن ننفذ من منطق فهم العلاقة بين الدولة والسوق، كي نقدم خيارات جديدة بأن تدخل التوازن على هذه العلاقة، وبذلك نتمكن من أن نعطي معنى «جديداً» للتغير عقب الثورات والتبدلات في الأنساق وفي المنطق الجديد الذي يجب أن يحكم تلك العلاقة وما تتطلبه من إعادة هيكلة، مع إعطاء أهمية تميزت بها ثورات الموجة الرابعة، وهي الدور المؤثر للفاعل خارج الدولة (المجتمع المدني والحركات الاجتماعية).

لعل الأهم من هذا كله هو أننا سنأخذ بالمعنى السياقي (Contextual) لبدايل التنمية وفق الخصوصية الوطنية لبلدان الثورات العربية، ونبين كيف أن الدينامية الاجتماعية الجديدة عقب التغيرات السياسية يمكن توظيفها في إثراء الجانب الاجتماعي الذي يُعدّ من أضعف الحلقات في النماذج الليبرالية الجديدة المطبّقة في تلك البلدان، مع التركيز في تحليلاتنا على حالي مصر وتونس. نحاول أن نبين كذلك أهمية الأشكال المؤسسية اللازمة والعقلانية السياسية المطلوبة لتقديم بدائل تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفف من حدة الإقصاء الاجتماعي وتنحو نحو التضمين (Inclusiveness).

ضمن هذا التوجه المنهجي، ستكون محاولتنا في اختيار السياسات التنموية البديلة مزدوجة؛ فمن جانب سنعمل على تقديم بدائل تستفيد من مناخ ما بعد الثورات وإمكانية التخطيط من أسفل أو من عمق القاع الاجتماعي لاقتراح أنماط إنتاج ونشاط اقتصادي خارج المنطق المألوف للسوق. وسنعمل من جانب آخر على إدخال منطق السوق إلى الحياة الاجتماعية، وبالذات إلى الفئات الاجتماعية الضعيفة التي ظلت عقوداً طويلة تعاني التهميش والتجاهل.

نعتقد أن ما يمكن أن نقدمه من إضافة معرفية في طرح السياسات التنموية البديلة لبلدان الثورات العربية يستند إلى أساسين: أولهما المقاربة عبر التخصصية القائمة على التعددية المعرفية في العلوم الاجتماعية في تحليل الظواهر، لتجنب الاختزالية التخصصية في فهم إشكاليات التنمية وبدائلها، وتبني المنهجية التي تنظر إلى الاقتصاد كنسق مفتوح يتحمل التحليل السوسولوجي والنفسي والسياسي للظواهر الاقتصادية. وثانيهما يأتي من تأطرننا بتصور كلي (Holistic) لعملية التحول المجتمعي عقب الثورات، وهو يؤكد أن عملية التحول الديمقراطي بالشكل المعياري الذي نراه يجب أن تكون متعددة الأبعاد وذات مكونات سياسية واقتصادية - اجتماعية مترابطة عضويًا بعضها ببعض، وأن الثورة لا تنجز مهماتها إلا من خلال تبني مقاربة كلية تأخذ بجميع المكونات في إطار اندماجي وتكاملي. ولئن استطعنا على المستوى التحليلي أن نفرز كلّ مكون ونخضعه للمعالجة والمراجعة، فإن الأمر في السياسات الواقعية يختلف تمامًا، لأن ليس ثمة شيء يمكن أن نسميه تحولات سياسية معزولة، أو تغيرات اجتماعية - ثقافية قائمة بذاتها، أو إصلاحًا دستوريًا منفصلاً، أو تحولًا اقتصاديًا خارج السياق في علاقات القوة.

إضافة إلى ذلك، إن ما نقدمه من بدائل هو ضمن تصور مفهومي لمدينة المشروع التنموي بعد الثورات (مدينة الدولة ومدينة الاقتصاد ومدينة المجتمع)، إذ إن ذلك وحده جدير بإعادة الاعتبار إلى «الاجتماعي» في عملية التحول، وإعطاء بُعد جديد للاقتصاد السياسي للتنمية بوجه إنساني.

• من جانب آخر، ستكون مقاربتنا لطرح بدائل السياسات في إطار إيراد التصورات والمشاهد لشروط الممكن، لا لحدود الممكن، حيث إن السقوط في حبال الأخير يعني غلق مستقبل مفتوح للتحويل المجتمعي للثورات العربية، وهو التحويل الذي يحتوي على قدر عالٍ من الاحتمالية. ومقاربتنا هنا هي في عقلانية فهمنا واستشرافنا للفعل الجماعي الممكن، ولطبيعة الدينامية الاجتماعية التي نتجت من الثورات، وللمواطنة الناشئة والبديلة التي أفرزتها حقبة «وفرة المعلومات» والقنوات الموازية للمشاركة السياسية وإمكانات التعبئة غير المسبوقة الناتجة من التقدم العلمي ومما نسميه «تكنولوجيا التحرير».

تلك مقارنة عملية تتميز من مجرد إيراد تصورات فورية تحتم التوجهات والاستراتيجيات للفعل البديل. وعندي أن حيوية عملية التحويل المجتمعي وجوهرها نادراً ما يكونان حقيقة قائمة، بل هما دائماً في إطار الإمكان الكامن، وهذا، على حد تعبير ابن خلدون، عمران يتوجب التأسيس له وإنشاؤه.

• إذا أقرنا بأن بدائل السياسات التنموية التي سنطرحها في دراستنا هذه تتجاوز مقاربات الليبرالية الجديدة، فلا يعني ذلك الوقوع في الشعبوية؛ فهناك احترام للشكل الديمقراطي للسياسة واحترام لأساسيات الاقتصاد والسلوك المنضبط في المالية العامة، ووعي بتطورات الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه. كما أن البدائل الممكنة التي نتبناها لا يمكن قراءتها بوصفها منحى باتجاه اليسار المناهض للرأسمالية، أو حينئذٍ إلى العودة إلى العصر الذهبي لسبعينيات القرن الماضي وإعادة إحياء تلك التوجهات التي كانت تركز على مقارنة إشباع الحاجات الأساسية؛ فاقتصاديات التنمية الجديدة هي انعكاس للنظام الاقتصادي العالمي وتطوراته في إطار العولمة، وللتغيرات الجذرية الجديدة في النظرية الاقتصادية، وبالأخص في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

بتعبير أدق، إن بدائل السياسات الاقتصادية التي نقترحها لتحديد في إطار تطوير اقتصاد سياسي مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية للدولة، في الوقت الذي نبقي على الجاهزية لوضع الاقتصادات الوطنية لبلدان الثورات العربية في إطار الاقتصاد السياسي المتجدد للعولمة وللنظام الاقتصادي العالمي قيد التحويل، والذي بدأ يتشكل وفق توازنات جديدة قد تتيح في المستقبل المنظور هامش نفاذ أوسع وقدرة تفاوضية أهم لبلدان العالم الثالث.

تقرن هذه البدائل التي نتبناها من جانب آخر بمشروع العقد الاجتماعي الجديد الذي ستفرزه الثورات من خلال التحولات السياسية وتغيّر العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما تتأثر بالدور المهم الذي بدأت تمارسه «الديمقراطية من أسفل» و«المساءلة المجتمعية بالاتجاه الصاعد» التي تتوسع باطراد، وبفاعلية الحركات الاجتماعية التي بدأت تحتل الفضاء العام وتطالب باستكمال الشرعية الناقصة عن طريق توسيع مساحة التضمين الاجتماعي، وتبني سياسة وثقافة الاعتراف بالمهمشين وهوياتهم وتمكينهم من الاستطاعة والقوة للمشاركة في صنع القرار، الذي يهم حياتهم اليومية ويساعدهم في تطوير القدرات لابتكار الحلول التنموية خارج منطق السوق وفي إطار الاقتصاد المدني الذي يعتمد التعاضد الاجتماعي والعمل الجماعي.

إننا نعي أن ما يميز الموجة الرابعة للديمقراطيات هو هذا النمط المجتمعي الجديد: «المجتمع المشبّك» (Networked Society) الذي وسّع معنى «السياسي» وامتد به إلى «المجتمع المدني المسيس» أو «المواطنة الناشئة» ذات الرؤية التبصيرية التي اخترقت حواجز التحكم التي تقيدها الدولة في الفضاء العام،

وأصبح لها مساحات محررة للتعبير السياسي ولطرح البدائل افكتتها بنفسها من المساحات التي تسيطر عليها الدولة وتتحكم فيها، وفرضت فضاءات جديدة للصراع الاجتماعي والسياسي خارج الفضاءات التقليدية المألوفة. وفي قناعتنا أن بدائل التنمية المستقبلية ستكون بفعل قوة الضغط المتزايدة للحركات الاجتماعية واعتراف الحكومات الجديدة عقب الثورات بهذا القطاع الثالث ومأسسته في إطار رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يعني هذا أن ما سنتوصل إليه من مقاربات تنموية جديدة في هذه الدراسة سيكون من خلال المزج بين تقوية أساسيات الاقتصاد من جانب، والاستثمار في الرصيد المتزايد لرأس المال الاجتماعي الكامن في الخصوصيات المحلية من جانب آخر، حيث يساعد الأخير على ابتكار سياسات ومشاريع اجتماعية جديدة بالحد من الفقر، والارتفاع بمستوى الجهات المحرومة والأسر المعيشية المحدودة الدخل.

وفي إمكان مثل هذه السياسات البديلة أن تربط بين التنمية الاقتصادية وتحسين شروط «المواطنة الاجتماعية» التي هي بمثابة معمار قيمي وأخلاقي يتجاوز مسألة الأمن الاقتصادي والضمان الاجتماعي للمجتمع، ليعني التضمين الاجتماعي وإتاحة النفاذ الواسع للمواطنين إلى مساهمة ذات دلالة في سياق التحولات المجتمعية التي تفرزها الثورات في المدى القريب المنظور.

• في اختيارنا بدائل السياسات التنموية، هنالك وحدتان أساسيتان للتحليل، الاقتصاد المالي والنقدي واقتصاد الشأن الإنساني (Economics of Welbeing) (اقتصاد العيش الكريم الذي يسلّم باقتران التنمية بالحرية بعد الثورات ويركز على المواطنة كـ «ممارسة» لا كمنظومة حقوق فحسب، ويعمل على الرفع من شأنها)^(٢).

ففي حالة الوصول إلى هدف تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة تقود إلى التعافي الاقتصادي، يكون المعيار هو النقود أو الدخل المادي. أما إذا كان البديل التنموي يؤكد أن التنمية هي في جوهرها حرية وبلورة معنى جديد للمواطنة وبيئة تمكينية وحاضنة لتوسيع خيارات الناس لممارسة قدراتهم في الحياة العامة لتحقيق الذات وللمساهمة في التغيير، ففي هذه الحالة يصبح الدخل النوعي للفرد هو المعيار، ويكون البديل الناجح لسياسات التنمية هو ذلك الذي يضمن للناس التمتع بحياة طويلة وصحية والتنعم بفرص تلقّي تعليم راقى النوعية، والحصول على فرص عمل تليق بالكرامة الإنسانية، والتمتع بحقوقهم السياسية والمدنية، ليصبحوا مشاركين حقيقيين في الحوار الديمقراطي بشأن شكل مستقبل المجتمع وتوجهاته التنموية التي تمس نمط حياتهم.

(٢) أميل إلى ترجمة مصطلح Wellbeing باعتباره حالة التوازن الذاتي للفرد في تفرقة عن حالة التوازن المادي للاقتصاد، وإن هدف التنمية الإنسانية في نظري هو تحقيق ذلك التوازن في إطار الحريات وتطوير القدرات، وهي مسألة تتجاوز الحرمان المادي لتشمل أوجه الحرمان الأخرى. من منظور علم الاجتماع، يعني مصطلح Wellbeing أنه الحالة الذهنية (التصورية والإدراكية) لما يمكن أن يحققه الفرد (فعالاً وكيبنوناً) في مقابل واقع ما يمكن تحقيقه وما هو عليه. وبتعبير أدق، إدراك الفاعل الاجتماعي لمحدودية خياراته وللتفاوت بين توقعاته وطموحاته وبين واقع الحالة التي يعيشها. وتتأطر الطموحات عادة بمنظومة قيمية وبشروط حياتية يعتقد الفرد أن له أحقية في التمتع بها في مقابل القدرات التي يعتقد بأنه يمتلكها حاضراً، أو قادر على تطويرها بفرضية توافر الحرية والخيارات أمامه، وأن تحقيق تلك القدرات والخيارات يعيد التوازن إلى نفسه ويشعر بأن حياته مريحة (الرضا عن الحياة).

لمزيد من التفصيل العلمي، انظر:

Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press, 1970).

ربما يبدو أول وهلة أن هنالك تناقضاً بين المقاربتين، ولكن هنالك في الواقع اتساقاً في المنهجية التي نتبعها؛ ففي المقاربة الأولى نحن لا ننظر إلى النمو نظرة إجمالية من أجل ترتيب مصفوفات الحسابات القومية، بل ننظر إلى فرضيات النمو ومصادره التي نحرص على أن تكون قادرة على الحد من تفاقم الأوضاع الحياتية للفقراء ومحدودي الدخل في إثر الثورات، وأن تكون مولدة للدخل ومراعية للإقلال من حالة اللاتوازن الأفقي بين الأقاليم والجهات. ومن المؤكد أن مضمون النمو الاقتصادي في حالة بلدان الثورات العربية لا يمكن إلا أن يكون صدوقاً تجاه الفقراء، وسيكون هذا واضحاً في طرحنا بدائل السياسات الاقتصادية الكلية وبطريقة تختلف عن خيارات مؤسسات التمويل الدولية بشأن التوجه ذاته.

أما ما يتعلق بالمقاربة الثانية، وعندما تكون وحدة التحليل هي «المواطن» وتكون مسألة توسيع خيارات الناس وتأكيد القدرات هي الغاية والمرمى للسياسة التنموية، فذلك أيضاً لا يقف وفق منهجيتنا عند المستوى الإجمالي أو المجرد؛ فالتعامل مع اقتصاد الشأن الإنساني يتطلب منا التنظير له أولاً بما يلائم خصوصية الأوضاع عقب الثورات العربية. كما يتوجب تحويله إلى معلمات (Parameters) من أجل بلورة السياسة التنموية وصوغها وتحويلها إلى برامج ومشاريع؛ فهناك الجانب الوظيفي، بمعنى أن خطط التنمية تتيح للفرد نشاطاً ذا معنى وقيمة كي يتمكن من تحسين مستوى رفاهه الاجتماعي. وهنالك كذلك الجانب المعنوي والاعتباري الذي له علاقة بمستوى استطاعة الفرد وقناعته بأن النشاط الذي يقوم به جدير بتحقيق التوازن النفسي وتحسين مكانته وحضوره كفاعل في المجتمع. وستكون هذه المقاربة واضحة تماماً عند تطرّقنا إلى الاقتصاد المدني وإلى بدائل سياسات التنمية القائمة على الخصوصيات المحلية وعلى الحوكمة التشاركية والتعاقد الاجتماعي.

تأسيساً على ما تقدّم، سنتناول كلتا المقاربتين في بدائل سياسات التنمية من خلال تأكيد مبدأ الإنصاف الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع مبدأ النمو. سنتناولهما كذلك في إطار الديمقراطية التشاركية كآلية تطبيقية للديمقراطية التمثيلية التي لا يمكن للحكومات التالية إلا أن تأخذ بها تحت الضغط المتصاعد الذي بدأت تحدثه المساءلة المجتمعية. ونعتقد أن ذلك سينعكس على طبيعة عمق المشاركة في صنع القرار بمستويات مختلفة، وتقوية حس التحكم والتمكن من القوة لدى المواطن، وتحقيق قدر أفضل من الربط بين الكفاءة والفاعلية في توظيف الموارد وتأكيد النتائج في المشاريع التنموية وضمان وصولها إلى الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدفة. وكعوائد لذلك كله يظهر الحرص على عنصر الاستقرار والتراكم لإحداث النقلة النوعية في المجتمع والوصول في المدى البعيد إلى حالة التحوير السلوكي وخلق الإنسان الجديد للثورات يكون متمتعاً بقدر عال من الاستقلالية والتحكم في صنع القرار في ما يخص خياراته في الحياة.

• في ما يختص بالسياسات الاقتصادية الكلية لمرحلة ما بعد الثورات وضرورة تبني توجه النمو الصدوق للفقراء، فإن ذلك أمر ثابت، ولكن السياسة البديلة التي نتبناها تتجاوز وصفات المؤسسات المالية الدولية التي أفرغت هذا التوجه من محتواه الحقيقي والمطلوب.

يقوم اختيارنا لهذه السياسة الكلية البديلة على ثلاث قناعات رئيسية تنبع من قراءة الواقع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورات العربية: أولها أن الفقر - بمعناه النسبي والمطلق - هو تركة بالغة الخطورة وأهم معضلة تواجه تلك المجتمعات، وأن التدني في المستويات الحياتية لشرائح اجتماعية عريضة يُعدّ من

أعقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يعني أن التصدي لها في السياسات الكلية يجب أن يأخذ أولوية قصوى؛ ثانيها ضرورة تبني جملة إصلاحات هيكلية اقتصادية من أجل الحد من حالات اللامساواة الأفقية والرأسية المسؤولة عن إعادة إنتاج الفقر؛ ثالثها حتمية التحقق من تشخيص الفئات المستحقة والمستهدفة، والتأكيد بشأن كيف أن سياسات النمو الصديقة للفقراء تنتفع من عوائدها الشرائح الهشة والمحدودة الدخل في المجتمع أكثر من بقية الشرائح الاجتماعية، وبمعنى آخر، كيف لتلك السياسات أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة للفقراء وتقلل، في الوقت ذاته، من حدة الحيف الاجتماعي في توزيع الدخل والثروة والقوة.

بمزيد من الرصد والتدقيق في الواقع الحالي، نقترح في ما يأتي ملامح السياسة الاقتصادية الكلية الصديقة للفقراء التي يمكن أن تستجيب للطلب الاجتماعي في أعقاب الثورات:

- في إطار التخطيط المتوسط المدى والتخطيط البعيد المدى، يجب أن يتحول موقع الفقراء من متفعين عرضيين بالنمو الاقتصادي إلى محركين أساسيين لذلك النمو^(٣).

- مساعدة الفقراء في استخدام أصولهم، المحدودة أساسًا، استخدامًا فاعلاً بحيث يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الفرص الاقتصادية، وخاصة بالنسبة إلى الشرائح المتدنية الكفاءات والمعتمدة على الجهد العضلي، وهي تشكّل الأغلبية العظمى. إلا أن هذا لا يعني عدم الاهتمام بالفقراء من ذوي التحصيل الدراسي وحملّة الشهادات والمنتسبين إلى أصول اجتماعية وجهات جغرافية محرومة ولا يجدون فرصًا اقتصادية ملائمة، بل يعانون البطالة ويشكّلون حاليًا ظاهرة اجتماعية في كل من مصر وتونس، وغالبًا ما ينتهون إلى ممارسة أعمال في القطاع الاقتصادي غير المنظم هي دون مستوى إعدادهم. ويدفعنا هذا إلى القول إن السياسات الاقتصادية الكلية البديلة في أعقاب الثورات يجب أن تأخذ بمبدأ الحصص الاجتماعية (social quota) المقترنة بمعايير الإنتاجية في سياسات التشغيل من جانب، وأن تنظر إلى التشغيل المنقوص، بالإضافة إلى البطالة، في رسم مشاهدتها للحد من الفقر من جانب آخر.

- في أعقاب الثورات هنالك كذلك شرائح عديدة واقعة تحت مسميات ذوي الحاجات الخاصة ومنحدرة الى دون مستوى خط الفقر، منها تلك التي تعرضت للتهجير القسري نتيجة النزاعات التي سبقت الثورات، أو اتخذت شكلًا آخر بعدها، وهنالك الثوار الجرحى ممن يستحقون إعادة تأهيل وإدماج في سوق العمل.

إضافة إلى ذلك، هنالك مناطق جغرافية محرومة شكّلت الوقود الأساسي لاندلاع الثورات يمكن تصنيفها في حقل الحاجات الخاصة، فهي تدرج في خانة الإقصاء الاجتماعي، وترتفع فيها نسب الأسر المعيشية التي هي تحت مستوى خط الفقر، وتعاني قلة الاستثمارات العامة والخاصة وتدني مستويات الدخل، مما يوجب إعطاءها وضعية خاصة ومقابلة ما تحتاج إليه من برامج مكثفة للأشغال العامة والإنفاق الاستثماري. وفي السياق ذاته، هناك حالة أحزمة الفقر حول المدن، ومدن الصفيح، والسكن العشوائي، ولا ننسى بطبيعة الحال حالة المرأة، وبالذات ممن يُعلنن أسرًا معيشية نتيجة تبعات الصراعات.

(3) Rehman Sobhan, «Pro-Poor Fiscal and Monetary Policies: Toward Correcting Structural Injustice in South Asia», (Centre for Policy Dialogue, Dhaka, Bangladesh, 2002), pp. 7-8.

يدفع هذا كله إلى ضرورة النظر في نوعية النمو الاقتصادي وفرضياته في النماذج الكلية من أجل التصدي لسوء التوازن الإقليمي، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتفضيل المشاريع الكثيفة العمل لخلق فرص العمل والدخل لتلك الشرائح الفقيرة والهشة وذات الحاجات الخاصة التي أفرزتها الثورات.

- استعراض الأولويات القطاعية التي غالبًا ما تكون متنافسة في ما بينها، واختيار الأفضل وفق ما تفرزه الحوارات التشاركية التي يمكن أن تدخل في السياسة الوطنية الكلية للحد من الفقر. ويتم ذلك، كما هو مألوف، لبناء النماذج القياسية من خلال التعرف إلى التبعات والآثار المحتملة لكل سياسة مقدّمة، وإجراء المواءمات الممكنة بين المصالح المختلفة للفئات والشرائح الاجتماعية، وكيفية التأكد من إمكان انتفاع الفقراء أكثر من غيرهم بعوائد تلك السياسات، ومن ثم اختيار البديل الأفضل بالتركيز على أولوية الاستثمار في القطاعات التي تُعتبر المشغّل الرئيسي للفقراء، والعمل على رفع القيود والمحددات (التغلب على شح مصادر القروض، وتحسين الخدمات الإرشادية، وتخفيف حدة البيروقراطية والروتين لبعث المشاريع الصغرى، وتحسين كفاءة المقاييس والمعايير الحكومية للتعامل مع القطاع الاقتصادي غير المنظم... الخ).

- الحفاظ على أسعار تنافسية للمنتوجات التي ينتجها الفقراء مقرونة بالدعم الإنتاجي للسلع والأساسيات التشغيلية التي يحتاجون إلى اقتنائها، وهذا يعني في أحد أبعاده إمكانية إعادة التوزيع عن طريق فرض الضرائب التصاعدية ورفع التسهيلات في الأسعار المحلية نتيجة سياسة الدعم التي لا ينتفع منها الفقراء إلا بنسبة قليلة، كما هي الحال في تونس حاليًا، حيث لا ينتفع الفقراء إلا بنحو ١٢ في المئة من مجموع الدعم السلعي الاستهلاكي الذي يلتهم نحو ربع موازنة الدولة السنوية⁽⁴⁾.

- وضع نظام وطني للرصد والتقييم والمتابعة ليتسنى ضمان الشفافية في التنفيذ، وتوفير القياسات لتحليل الأثر والتحقق من مدى وصول العوائد والمنافع إلى الفئات المستهدفة. هذا النظام يتخذ في دول عدة شكل المرصد الوطني للفقر وهو يضم ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والأكاديميا، وممثلين عن الفقراء أنفسهم والحركات الاجتماعية المناصرة من أجل التحقق من تجليات الفقر ومؤثراته وتبعاته في المجتمع وتحليل أبعاده وتبيان وجهات النظر المختلفة وطبيعة فهمها لتلك الظاهرة وبدائل معالجتها⁽⁵⁾.

- لعل الأهم من ذلك كله هو تفعيل تطبيقات الديمقراطية التشاركية في إطار التنمية المحلية، واعتماد الموازنات للوحدات الإدارية المحلية بصورة تضمن مشاركة شعبية واسعة تضم الشرائح الفقيرة. ويمكن تأكيد أن تطبيق مثل هذا النموذج مستقبلاً سيأخذ طريقه في بلدان الثورات العربية، نتيجة تعاضد الضغوط الذي يمكن أن تمارسه قوى المساءلة المجتمعية واتساع مساحة القرار التشاركي، ولكن الأمر يبقى بحاجة إلى قدر عالٍ من التنظيم لإنجاح مثل هذه المهمة المعقدة والصعبة؛ فقد جرى تطبيقها في تونس سنة ٢٠١٢ وباءت بالفشل، وهو ما حدا بوزارة المالية عدم الأخذ بنتائجها التي خلطت بين الحاجات والرغبات.

(4) African Development Bank Group, *The African Development Bank Group in North Africa, 2012: A Year of Transitions* (Tunis-Belvedere: African Development Bank Group, 2012), pp. 12-13.

(5) Charles Ehrhart, «Combining Methodologies to Improve Pro-poor Public Policies in Tanzania.» Paper Presented at: Conference on Combining Qualitative and Quantitative Methods in Development Research, University of Wales, Swansea, 1-2 July 2002, introduction.

- أما تمويل الاستراتيجية الوطنية الصدوقة للفقراء، فمن الأفضل بطبيعة الحال أن يجري توفيره من مصادر وطنية محلية، وأن لا يكون تحت رحمة رسائل النيات وشروط المؤسسات المالية الدولية، كما يحدث حالياً في مصر وتونس؛ إذ إن الأمر، وبالشكل الذي نراه، سيحتاج إلى سياسات توسعية في الإنفاق العام (الاستثماري بالذات) أكثر مما تسمح به تلك المؤسسات.

من جانب آخر، تنبع قناعتنا بضرورة الاعتماد على المصادر التمويلية المحلية بالدرجة الأساسية من التسليم بأن الاستثمار والادخار الخارجي في مرحلة ما بعد الثورات يتميزان بدرجة عالية من الاضطراب والتقلب نتيجة حالة عدم اليقين وانعدام الاستقرار الأمني، الأمر الذي يجعل من الصعب وضع مرامٍ للحد من الفقر بالاعتماد على توقعات تدفق مستدام وغير متقطع لهذه المصادر التمويلية.

المثاني عن هذا هو أن تأمين المصادر المالية المحلية سيحتاج إلى جهد ابتكاري ومتشعب نظراً إلى أن معدلات الادخار غير كافية في الأساس؛ فبالإضافة إلى توثيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والاعتماد على الاقتراض من السوق المحلية، يتوجب البحث عن بدائل أخرى صدوقة للفقراء من خلال توسيع رقعة الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي وتقدير القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها هذا البديل، إضافة إلى التفكير في سياسات مغايرة لتطوير أداء القطاع الاقتصادي غير المنظم والارتقاء بمستوى أدائه.

• يأتي تفكيرنا في طرح بديل الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي كمساعد للقطاعين العام والخاص من تحسس الأزمة الخانقة الحالية المتعلقة بتمويل عملية التنمية في مرحلة ما بعد الثورات، وهي التي تشهد ارتفاعاً حاداً لسقف المطالب الاجتماعية أمام تراجع بالغ الخطورة لقدرة الدولة على تحصيل الموارد الكافية وجبايتها وتوفيرها. كما أن تفكيرنا هذا ينبع من الحيرة والتساؤل عن طبيعة النظم المالية والمصرفية التي يجب تطويرها من أجل الترويج للمشاريع الإنتاجية الملائمة وتطوير قطاعات جديدة والسير على درب تحقيق الميزة التنافسية بدلاً من استمرار الانكفاء على ما هو موجود (الميزة السببية) والتي تبقي الاقتصاد في حالة التخلف والفقر.

ينبع هذا الاختيار من مقاربتنا المنهجية التي تقر بضرورة التهيؤ - في أعقاب الثورات - إلى قيادة السوق بدلاً من الخضوع لها، وأهمية تطوير وتائر نمو قائمة على استثمارات منتقاة بعناية، واختبار منتجات جديدة، سواء باستخدام المواد الأولية المحلية أو بالولوج إلى اقتصاد المعرفة والخدمات الاقتصادية، وهذا يتطلب ذهنية جديدة في التخطيط ويقتضي أن تتحول أصغر وحدة إدارية محلية إلى وحدة تخطيطية تدارس الإمكانات التنموي داخل حدودها، وفي إطار علاقتها بالوحدات الأخرى المحلية والمركزية والخارجية ضمن منهج التخطيط التشاركي من أسفل القاع الاجتماعي إلى أعلى.

هذا كله نعتبره جزءاً مهماً من السياسات التنموية البديلة لاقتصادات ما بعد الثورات. وهي سياسات تطويرية تتعامل مع الواقع ولا تحاول القفز عليه؛ ففي الوقت الذي يمكن أن تولد هذه الأوجه للاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي التي ندعو لها أنماطاً جديدة للنمو ومنظوراً مغايراً للاستثمار، فإنها لا تتحدى بطبعها اقتصاد السوق ولا تعمل على تقويضه أو إجهاضه، بل تهدف إلى نزع جزء من جانبه السيادي والمهيمن وإرجاعه إلى المواطنين وتنظيماتهم المختلفة، وخصوصاً الحركات الاجتماعية التي تمثل الفئات الضعيفة، كي يتمكنوا جمعياً من وضع الأهداف والغايات التي يحققها لهم هذا النوع من الاقتصاد المدني

لمنفعة الفئات الاجتماعية والجهات الجغرافية المستهدفة، وبحيث لا تصبح السوق في مثل هذه الحالة غاية في حد ذاتها بل آلية للوصول إلى المرامي والغايات التي تم وضعها بطريقة الديمقراطية التشاركية^(٦).

لا يخفى على المتتبع أن تطوير هذا القطاع كان بمثابة القفزة النوعية لاقتصادات بلدان أميركا اللاتينية عقب وصول الحكومات الثورية إلى الحكم خلال العشرية الماضية، وهو كما نراه استجابة منطقية كذلك لحالة اقتصاد ما بعد الثورات العربية، وذلك لوجود فائض قوي من رأس المال السياسي ورأس المال الاجتماعي الذي يمكن تمييزهما للتأسيس لهذا القطاع الثالث، وبسبب بروز فاعل قوي ومؤثر خارج الدولة لديه القدرة الهائلة على التشبيك وجعل المجتمع المدني قطباً مكماً للدولة والسوق.

ذلك كله صالح من الناحية العملية لترجمته إلى سياسات بديلة والى عمل جماعي كاستجابة لحالات البطالة المزمنة والحرمان النسبي والإقصاء الاجتماعي، وهي الحالات التي تعجز حكومات الثورات العربية بمواردها المحدودة عن التصدي لتحدياتها. وبمنظور أوسع، يمكن أن يساهم هذا القطاع في تطوير الاقتصاد الوطني والاقتصادات المحلية للجهات المحرومة بالذات، من خلال الأشكال المختلفة للإنتاج والتوزيع واستخدامات الأراضي مدعومة بقيم الجماعات المحلية وتقاليدها وثقافتها، ومنظمة من خلال عمليات صنع القرار الجماعي والمشاركة المباشرة للفئات الاجتماعية المختلفة.

مثل هذا الطرح الجذري يختلف كلياً بطبيعة الحال عما تدعو له المؤسسات الدولية والجهات المانحة من بدائل تقليدية لبناء القدرات المحلية، والتمويل المصغر، وشبكات الأمان الاجتماعي، والمشاريع الصغرى ضمن ليبرالية اقتصاد السوق؛ إذ إن البديل الذي نتبناه يحتوي على جانب قوي من الاقتصاد الأخلاقي الذي يمكن الفقراء من أن يكون لهم الصوت المسموع وأن يارسوا خياراتهم بحرية.

بقي أن نذكر بأن هنالك جهداً كبيراً ينتظر الاقتصاديين والسوسيولوجيين العرب لتطوير الجوانب المفهومية والنظرية والأدوات التحليلية لهذا البديل الاقتصادي وتطبيقها بما يتلاءم وخصوصية المجتمعات العربية؛ فالاقتصاد التعاضدي هو طريقة للتنظيم الاقتصادي ولكنه في الوقت ذاته آلية علمية يجب أن تُبنى على النظرية الاقتصادية وعلى المستوى الإبيستيمولوجي لعلم الاقتصاد، وبحيث تؤسس لمفاهيمه ومنهجياته بشكل موسع وقادر على توطين هذه الأشكال الاقتصادية الجديدة وطبيعة اختياراتها والعقلانية الخاصة بها في إطار الثقافة المحلية.

إن جديد هذه المقاربة هو كونها إبداعاً اجتماعياً محلياً يستجيب لواقع التفكير الاقتصادي الجديد الذي بدأ يعطي أهمية لهذا القطاع الثالث، وبالذات في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، وتعرض النظرية الليبرالية الجديدة للمراجعة، كما يستجيب من جانب آخر لطبيعة التغيرات في العلم والمعرفة التي بدأت تتوجه إلى العموم، ولتزايد زخم المساءلة المجتمعية واحتلال المجتمع المدني مساحات واسعة في حوارات الفضاء العام^(٧). وجديدها كذلك هو ملاءمتها للمناخ السياسي عقب الثورات العربية، وتليبيتها حاجتنا إلى التبصر بالتحويلات المجتمعية ومتطلباتها.

(6) Mira Luna, «Brazil Experience with Solidarity Economy», *Shareable*, 29/5/2013, and Sonia Buglione and Rainer Schlüter, «Solidarity-Based and Co-operative Economy and Ethical Business: Trends, Innovations and Experiences in Europe.» (Background Paper, Rosa Luxemburg Foundation, Brussels, November 2010), pp. 3-4.

(7) Luis Razeto Migliaro, «What Is Solidarity Economics?», (2002), p. 1, on the Web: <www.liusrazeto.net>.

لهذا يمكننا، من خلال هذا البديل أو غيره، أن نتطابق تاريخياً، وأن نوفر لغة جديدة ملائمة للسياق السياسي والثقافي الذي نعيشه، وأن نتفاعل ونتبادل الخبرات مع البلدان والقارات التي شرعت قبلنا في استكشاف مثل هذه البدائل وتطبيقها، وتمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية وزيادات فلكية في معدلات دخل الفرد.

في الخلاصة، ثمة أمر واحد واضح بالنسبة إليّ هو أننا نحتاج في أعقاب الثورات العربية إلى قدر كبير من التفكير الإبداعي للبدائل التنموية أمام محدودية الموارد. وأنا لست من المناصرين لأولئك الذين ما زالوا يعتقدون أن الأسواق لديها إجابات عن جميع الأسئلة، وأن البدائل هي في المزيد من الشيء نفسه. كما أنني لست من بين من يعتقدون أن على الدول والحكومات أن تأخذ على عاتقها وحدها مسؤولية القرارات الرئيسية، فالمدخل الذي نتبناه يرفض كلا الموقفين المتطرفين، لأن المسألة ليست لعبة صفرية بين حرية السوق أو تحكم الدولة، بل هي في الصيرورة الديمقراطية التي نشهد ولادتها العسيرة وفي القيم التي يمكن أن تضمن البيئة الأخلاقية للسوق وفي منظومة المساءلة الاجتماعية وأسس المجتمع التضميني (تكافؤ الفرص بين الجهات والفئات، العدالة الاجتماعية، الحرية وتطوير القدرات).

• يقودنا هذا كله، في إطار طرح السياسات التنموية لما بعد الثورات، إلى التساؤل عن شكل الدولة وطبيعة الحوكمة التي يمكن أن تدير هذا الواقع الجديد بكل تعقيداته.

من الواضح أن الدعوة حالياً، وكما يتضح من خلال المساهمات الفكرية الكثيرة في هذا الصدد، هي دعوة إلى رد الاعتبار إلى الدولة وعودتها بقوة، وهناك تأثر جلي بالنموذج الآسيوي للدولة التنموية. ولكن قبل أن نعرض لذلك، نجد أنفسنا أمام سؤال يحتاج إلى إجابة: هل يصلح فعلاً النموذج الآسيوي لبلدان ما بعد الثورات في المنطقة العربية؟ الجواب عندي بالسلب، فالمشروع الآسيوي هو في الأساس نخبوي ويربط بإحكام العلاقة بين القوى السياسية وقوة الشركات الكبرى، ويكرس ممارسات اللامساواة والاستغلال، كما أنه يقوم من الناحية الثقافية على تعاليم الكونفوشوسية في العلاقة بين الفرد والمؤسسة وعلاقات العمل القائمة على الولاء والطاعة، وهو أمر لا وجود له في الأديان والثقافات الأخرى، وقد تم تجريبه في بلدان أخرى وكان نصيبه الفشل.

علاوة على ذلك، يقوم النموذج الآسيوي من الناحية الاقتصادية على أسس خمسة لا نعتقد أنها متوافرة في بلداننا من ناحية الإمكان الموضوعي، وهي: (١) معدلات ادخار عالية تماماً للأسر المعيشية (بشكل ودائع مصرفية في الأساس)؛ (٢) معدلات عالية المخاطرة لنسب المديونية في مقابل حجم الأصول للشركات الإنتاجية والخدمية؛ (٣) التعاون الوثيق بين الدولة والجهاز المصرفي والشركات؛ (٤) وجود استراتيجيات وطنية واضحة للتطوير الصناعي، وأخيراً (٥) وجود نظم للحوافز الاستثمارية لتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي، مع ارتباط عضوي بالأسواق العالمية.

بناء عليه، لا نتردد في القول إن المسألة ليست مجرد العودة القوية للدولة في إثر الثورات، والتأثر باقتباس نماذج جاهزة للتجارب الناجحة، وإنما هي العمل على استشراف وتحليل عملية التحول في المؤسسات التي ستشكل الهوية الجديدة للدولة وللفاعل الجماعي الديمقراطي ومدى فلاحه في توفير الأسس لإعادة الربط بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي»، ولا سيما إذا أعملنا التفكير في الأدوار

المتعددة المنتظرة للسياسة الاجتماعية في مجالات الإنتاج وإعادة الإنتاج والحماية وإعادة التوزيع. تلك العلاقة الجديدة بين الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تتم إلا في إطار الدولة المدنية التي نتبناها ضمن تصور مجتمعي متكامل تحمل في مشروعها ضمنه قيم المساواة والحقوق والمسؤولية الاجتماعية والتعاقد الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك أن الدولة المدنية كما نتصورها لبلدان ما بعد الثورات تعني بجانب تأكيدها ربط الاقتصادي بالاجتماعي وظيفية التأسيس لثقافة ديمقراطية جديدة تربط بين الشرعية والمشروعية (التمثيلية والتشاركية في الحكم)، وهو ما يؤدي إلى تحسين الدخل النوعي أو الدخل المدني لدى الفرد، إضافة إلى ارتفاع دخله المادي. يمثل هذا الإطار الذي نتبناه ونحاول تطويره وتوفير جوانبه المفاهيمية والإجرائية في دراستنا، لا يتعد كثيراً عن مقارنة أمارتيا سن في تركيزه على التنمية باعتبارها حرية في الأساس، إلا أن معالجاتنا، كما يتضح في الجزء الثاني من الورقة، ستختلف نوعاً ما عن أطروحاته لكوننا نتعامل مع بلدان تشهد عملية تحوّل مجتمعي كاملة تُعطي فيه للحرية معانٍ ووظائف مرحلية مغايرة.

عموماً، تتضمن دعوتنا إلى الدولة المدنية، كنموذج لإدارة مرحلة التحول المجتمعي في بلدان الثورات العربية، أن تحمل المقومات التالية:

- تجاوز الديمقراطية التمثيلية كأساس، وتوسيعها لتأخذ معنى التشاركية ومعنى الدولة التنموية الديمقراطية.

- تبني مبدأ التضمين الاجتماعي في الحوكمة، بمعنى أن جميع المواطنين، بشرائهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية والعقائدية المختلفة، وبموقعهم الجغرافي (ريفياً وحضرياً)، لديهم معرفة لا يمكن الانتقاص منها تحوّلهم المساهمة في مناقشة الحقائق والوقائع المختلفة المتعلقة بحياتهم وخبراتهم ومنظورهم الحياتي. يعني هذا في ما يعني التسليم بما يلي: (١) الجاهزية موجودة لدى الجميع، فلا حاجة لأحد إلى اجتياز اختبار أو مقابلة مجموعة من المعايير تفرضها النخب أو الأيديولوجيات قبل تضمينه عضواً كاملاً في المجتمع؛ (٢) يمكن الجميع التعلّم والمساهمة وفق قدراته وطاقاته، وعلى الدولة أن تكرس مبدأ التعلّم مدى الحياة، وأن تعزز تراكم الخبرة بين الأجيال، وأن تقدّر وتثمن رأس المال العضلي ورأس المال الفكري في آن واحد؛ (٣) في إمكان الجميع التواصل والمشاركة والحوار واحترام الرأي الآخر، فالديمقراطية هي في أحد جوانبها النفاذ المتساوي للغة في الفضاء العام والوصول إلى المعلومة؛ (٤) الكل من أجل الواحد والواحد من أجل الكل في إطار الإجماع على المصلحة الوطنية والمصلحة العام كإطار للاختلاف؛ (٥) الكل يحترم خصوصية المجتمع الذي يعيش فيه، مع احترام ما هو كوني من حقوق وحرّيات أساسية، فالاختلاف الحضاري ومنظومة القيم التراثية وتوظيفها في المشروع الحدائي الناتج من الثورات، ذلك كله هو الأساس للتمييز ولزيادة الإنتاجية واستدامة التقدم.

- عودة الدولة لتسلّم دورها الاجتماعي، والتدخل في إدارة الاقتصاد الوطني والحد من فشل السوق وتحقيق التنمية المتوازنة القائمة على قدمي التوظيف الأمثل للموارد والعدل في التوزيع.

- صون حقوق الأم / الطبيعة وحقوق الأبناء من الأجيال التالية.

- تجاوز التصور النقدي ومنظومة الحسابات القومية للحكم على عوائد التنمية، والتشديد جنباً إلى جنب على مقاييس التنمية الإنسانية واقتصاديات الشأن الإنساني وحساباته القومية.

- إدخال عنصر الجودة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي في نماذج النمو الاقتصادي.

- التخطيط للاقتصاد الكلي ضمن نماذج سياقية تدارس الدينامية الاجتماعية للمجتمع وشرائحه، وتهدف إلى سد منابع الفقر والتفاوت الاجتماعي وضمان حق التنمية للجميع.

• ولكن إذا كان التصور أعلاه بالصيغة المعيارية لشكل الدولة التنموية الديمقراطية في المستقبل المنظور، فإن التساؤل الأكثر إلحاحاً وأنية، والذي يتوجب أن نجيب عنه في دراستنا، هو كيف يمكن لدول الثورات العربية في وضعها الحالي وللحكومات التي تسلمت الحكم التخطيط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وإدارة التوقعات؟ وما هي البدائل التي يمكن أن نقترحها أمام حالات التخبط وسوء الأداء التي تمر بها تلك الحكومات في الوقت الحاضر؟

لا نملك إلا أن نعترف في هذا الصدد بأن الثورات عادة تنشئ سقفاً عالياً من المطالبية الاجتماعية، وتولد لدى الناس أو هام أن مشكلات الفقر والبطالة والتهميش سيتم حلها بين عشية وضحاها بعد زوال الاستبداد والتسلط والفساد. والأدهى من ذلك أن الطبقة السياسية وتنظيحات المجتمع المدني تميل هي الأخرى إلى المبالغة في تصوير المنافع الآنية والسريعة للثورة، وتوثق في خطاباتها الكثير من الوعود بشأن ذلك.

نردف بالقول إن ذلك كله يفرز توقعات لا تطابق الواقع بشأن المردود القصير المدى الذي يمكن أن تقدمه الثورات بشكل منافع اقتصادية. والحقيقة الملموسة هي أن أي بلد من بلدان الثورات العربية إذا لم يمر بمرحلة انتقال آمن مبنية على التوافق الوطني بين الأطياف السياسية، فإن الصراعات الداخلية بين الأحزاب وحالات الاستقطاب، كما نلاحظه في يومنا هذا، يمكن أن تعمل على تدمير الاقتصاد الوطني.

وبالشكل الذي ندعو إليه دائماً، فإن الحكومات التي تستلم الحكم بعد الثورات لا يمكنها في أحسن الحالات إلا أن تخطط لانتعاش اقتصادي على المدى المتوسط (٥ سنوات)، وبشكل تدريجي، وأن تربط جهد الإمكان بين تلك المرامي والإجراءات العاجلة القصيرة الأمد. ويمكن بلدان أوروبا الشرقية أن تقدم لنا أمثلة جيدة في هذا الشأن؛ فقد عملت بأجمعها بعد سقوط حائط برلين على وضع تلك الخطط المتوسطة المدى، وبمساعدة فنية مباشرة من الاتحاد الأوروبي الذي قدم لها منهجية واضحة، مطالباً جميع الدول الالتزام بها ليتسنى إجراء مقارنات.

بناء عليه، أميل، بالنسبة إلى بلدان الثورات العربية، ولمعرفتي بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى تقسيم التخطيط للسياسات التحولية البديلة إلى مراحل أربع كالاتي: مرحلة الطوارئ؛ مرحلة إعادة التأهيل؛ مرحلة إعادة التشكل؛ مرحلة التطوير والإنهاء.

ولا بد من التنبيه إلى أن هذه المراحل الأربع لا تحظى بالوزن نفسه لكل حالة، بل يعتمد ثقل سياساتها وبرامجها على طبيعة التبعات التي نتجت من الثورة في البلد المعين، وما تم تدميره من بنى تحتية، أو ما أدى الصراع إليه من تهجير للسكان داخل البلد وخارجه..... إلخ.؛ فأوضاع ليبيا وسورية على سبيل المثال تختلف عن أوضاع تونس ومصر واليمن.

من جانب آخر، يعتمد الفلاح في التخطيط لهذه المراحل الأربع على طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلد المعين عشية الثورة، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التماسك والصمود وتحمل الصدمة، كما يعتمد من جانب آخر على قوة مؤسسات الدولة. وما نود التنبيه إليه كذلك أن هذه المراحل التخطيطية ليست متحجرة، بمعنى ضرورة الانتهاء من إحداها قبل الدخول في المراحل الأخرى وباتجاه أحادي، إذ يمكن العمل على أكثر من مرحلة في آن واحد.

• في مرحلة الطوارئ التي تتركز في السنة الأولى من عمر الثورات، وربما تمتد أحياناً أكثر من ذلك، تكون القوى السياسية الجديدة غير مستقرة من أجل أن تشارك في وضع تصور مستقبلي للانتقال الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي لمرحلة ما بعد الثورة، وتكون المهمة أعقد إذا لم تكن تلك القوى السياسية تمتلك مشروعاً واضح المعالم، ولديها رؤية المعيارية للتحويل المجتمعي كما هي الحال في الوقت الحاضر.

تشهد هذه المرحلة كذلك شللاً نسبياً لوظائف الإدارة العامة، نظراً إلى تصدع كيان الدولة، كما تشهد، نتيجة حالة عدم اليقين، انكماشاً في نشاط القطاع الخاص. يصاحب هذا كله تراجع إيرادات الدولة في مقابل ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية لتوفير فرص العمل وتحسين شروط الحياة للمناطق المحرومة، إضافة إلى المطالب النقابية والإضرابات التي تشل حركة الاقتصاد.

لذلك، إنها مرحلة بالغة الحرج ولا يمكن تركها في أيدي السياسيين وحدهم، وهي تتطلب الاعتماد على خبرات فنية متخصصة لتجنب اتخاذ قرارات متسرعة وغير مدروسة يكون لها تبعات اقتصادية سلبية على المراحل الأخرى، وفي كثير من الأحيان يصعب التخلص منها، وبالذات اعتماد أسلوب الاستخدام والتوظيف الاجتماعي والسياسي من دون الربط بالإنتاجية كما حدث في تونس، حيث ارتفع عدد العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام خلال السنة الأولى بنحو ٥٧ ألف شخص، في حين أن حسابات النمو لم تكن لتتحمل أكثر من ٧ آلاف إلى ٨ آلاف وظيفة، وكذلك استحداث ١١٠ آلاف موطن شغل لعمال الحظائر (عمال الترحيل) في إطار الأشغال العامة، من دون ضوابط ولا معايير، وهو ما أدخل الوسطاء والسماسرة للتوسط في مقابل توفير تلك الوظائف. كما تبين أن البعض ممن تم تسجيل أسمائهم قد يكونون من المتوفين أو ممن يمارسون أعمالاً أخرى أو يقيمون بالخارج^(٨). وقد استمر إغراق القطاع العام وقطاع الخدمة المدنية بهذا الطوفان في السنتين التاليتين ليصل عدد من أُضيفوا إلى أجهزة الدولة في نهاية سنة ٢٠١٣ إلى نحو ما يقارب ٢٠٠ ألف موظف، وهو ما رفع عدد العاملين في الدولة إلى نحو ٦٩٠ ألفاً بعد أن كان في حدود ٤٨٠ ألفاً عشية الثورة.

إن ما تتطلبه هذه المرحلة في نظري هو أن تكون هنالك خلية أزمة لإدارة التوقعات تشارك فيها جميع الأطراف الاجتماعية والسياسية الفاعلة والتنظيمات المهنية ذات الصلة بالحراك الاجتماعي، إضافة إلى الخبرات التخطيطية والفنية المتخصصة لتدارس المطالب الاجتماعية الطارئة والمتوقعة، وإقرار إجراءات استباقية مدروسة نابعة من الحس بالمسؤولية الاجتماعية والآثار الاقتصادية المحتملة على المدين المتوسط

(٨) أعداد مختلفة من جريدة الصباح التونسية ومقابلات مع الخبراء الاقتصاديين التونسيين وإحصاءات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

والبعيد كي تحد بقدر المستطاع من الخسائر التي قد تنتج من الانفلاتات والاحتجاجات التي تؤثر في الأداء الاقتصادي والأمني، وتعفي من القرارات العفوية غير المدروسة .

• أما مرحلة إعادة التأهيل والإصلاح المؤسسي، فتشمل إصلاح البنية التحتية والتخطيط كي تسترجع المؤسسات الأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى سيطرتها لفرض النظام العام. كما أنها تتضمن تحضير القوى السياسية والمدنية للمشاركة في الحوار بشأن السياسة الاقتصادية الاجتماعية، والاتفاق على الخطوات للانتقال الآمن نحو المجتمع الديمقراطي والتعددي، ويجري التحضير لصوغ الدستور والقوانين والتشريعات المنظّمة للمرحلة الانتقالية، وإصلاح المنظومة الضريبية ومنظومة الدعم الاجتماعي.

باختصار، يمكن أن نعتبر هذه المرحلة من أشد المراحل حرجًا، لأنها تحتاج إلى أعلى قدر ممكن من التوافق السياسي من أجل تهيئة البيئة التمكينية وساحة الملعب وقوانين اللعبة للممارسة الديمقراطية والتنافس، وهذا ما لم يحدث في حالات الثورات العربية، بل تم القفز إلى مرحلة التنافس من دون التمهيد التوافقي لمؤسساتها وآلياتها.

• وبالنسبة إلى مرحلة إعادة التشكل (Reconfiguration Phase) التي يمكننا أن نطلق عليها تسمية «مرحلة التفكير الاستراتيجي» لنمط التحول المجتمعي، فإنها تتضمن في الواقع كل ما جئنا به في دراستنا هذه وما نقدمه من مقترحات للسياسات التنموية البديلة، وهي مرحلة تحتاج إلى عمل ميداني معمق للخروج بتقرير شامل خاص بتحليل حالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أجل التبصر والتفكير في مستقبل التنمية وصوغ الرؤية على المديين المتوسط والبعيد.

لا شك أن هذه المرحلة تعتمد، من الناحية الفنية، على مستوى الجاهزية لدى النخبة السياسية والتكنوقراط وتنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، للانخراط في عملية تشاركية وفي إطار حوارات الفضاء العام لإعادة التفكير وإعادة الهندسة المجتمعية، وتبيان طبيعة التحول المطلوب ونمط الحكم والفاعلين السياسيين القداماء والجدد، والمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تأتي المرحلة الأخيرة للتطوير والإنماء، وهي بمثابة مرحلة الإقلاع (Take Off Phase)، حيث تُعدّ الخطط، وتُحدد المرامي والغايات، وتصاغ الأهداف، وتُنتقى السياسات والاستراتيجيات والبرامج وفق التخطيط بالتناجح. ومن خبرة التجارب الناجحة، فإن هذه المرحلة إذا ما أُعدت بشكل صحيح وعلمي، وإذا ما اعتمدت أسلوب التخطيط التشاركي الذي يضم المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة ومن يمثلها، يمكن أن تشكل قفزة نوعية في الانتعاش الاقتصادي وفي التحول المجتمعي بعد الثورات أو بعد الصراعات.

بدائل سياسات النمو في إطار التوازن المالي والنقدي

ربما لا نختلف في الاستنتاج بأن الثورات العربية كانت في الجانب الأغلب منها نتيجة طموحين لم يتحققا من قبل: التشغيل والعدالة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحريات الفردية والعامّة من جهة أخرى^(٩).

(٩) أول شعار رُفع في سيدي بو زيد عند انطلاق شرارة الثورة التونسية هو: «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق»، والشعار الثاني «خبز وماء والديكتاتورية لا».

وليس هذا مستغرباً؛ فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي بدأ تراجع قدرة الاقتصادات في كلٍّ من مصر وتونس على خلق فرص عمل نوعية بالأحجام الكافية لامتناس مخزون البطالة الهيكلية، إضافة إلى الأعداد المتزايدة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وفي الوقت ذاته، تقلص على نحو حاد حجم الإنفاق العام والطاقة الاستيعابية للقطاع العام لتوفير المزيد من فرص العمل، وتراجعا عن دوريهما الإيجابيين في فترات الستينيات والسبعينيات في التقليل من حدة الفقر ومن التوزيع غير العادل للدخل، حيث خضع كل من البلدين لضغوط المالية العامة والسياسات الانكماشية التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية.

من هنا، يمكن القول إن الانحسار الذي ما انفك يتفاقم في الفرص الاقتصادية، مضاعفاً إليه ارتفاع تكاليف الحياة بالنسبة إلى الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل واتساع الفجوة بين من يملك ومن لا يملك، كانت من بين أسباب تحوّل مخزون الحرمان إلى مخزون للغضب والتمرد وإشعال نار الثورات. أما القوة المحركة للثورات والتي تولت مهمة التعبئة، فهي في الواقع شرائح تتبع الطبقة المتوسطة، وكان همها الأساسي هو الحريات الفردية وتحقيق الليبرالية السياسية.

اقتصادياً، كان عدم المساواة الأفقية والجغرافية السياسية في كلتا حالتنا مصر وتونس من بين أهم الأسباب لاندلاع الثورتين. وتتجلى تلك الظاهرة في تونس التي نبعت ثورتها من مناطق الإقصاء الاجتماعي (ولاية سيدي بوزيد وولاية القصرين)، إذ تدل الإحصاءات الرسمية إلى أن معدلات البطالة في تلك الولايتين وصلت في سنة ٢٠١٢ إلى نحو ٤, ٢٧ في المئة و ٥, ٢٨ في المئة على التوالي، مقارنةً بالمعدل الوطني الذي يتحدد بنحو ٧, ١٧ في المئة^(١٠).

وفقاً لإحصاءات السنوات الخمس ٢٠٠٠-٢٠٠٥، كما توضحه الدراسة التي قام بها البنك الأفريقي للتنمية، كان نحو ثلثي حجم الاستثمار في تونس يتركز في ولايات (محافظات) محدودة السكان وواقعة في المناطق الساحلية، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل دخل الفرد وتراجع معدلات الفقر فيها بشكل ملحوظ مقارنة بالولايات التي تقع في دائرة الإقصاء الاجتماعي (سيدي بوزيد والقصرين)، حيث لم تنتفع من النمو الإجمالي على المستوى الوطني، والذي كان بحدود ٥ في المئة، بل على العكس شهدت حالة من الركود والتراجع في مستويات المعيشة. والأمر ذاته بالنسبة إلى معدلات الفقر التي ارتفعت في تلك الولايات مقارنة بالمعدل الوطني^(١١).

ولا يختلف الأمر كثيراً في حالة مصر؛ إذ تعاني هي الأخرى، وبصورة أكثر حدة، حالة عدم التوازن الأفقي بين المحافظات؛ فأسيوط مثلاً تستحوذ على نحو ٩٥ في المئة من القرى المصنفة بالأفقر في مصر، و٧٨ في المئة من الفقراء يعيشون في أريافها مقارنة بـ ٤, ٥١ في المئة في الوجه القبلي و ١٧ في المئة في الوجه البحري^(١٢).

ومن بين الجوانب الأخرى ذات الطابع السوسولوجي والتي قادت إلى الجيشان الاجتماعي وشكّلت أهم الأسباب للتمرد هو تهرؤ العقد الاجتماعي بين السلطات الحاكمة والمواطنين، وتحلّي الأولى عن التزاماتها

(١٠) الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، إحصاءات التشغيل والبطالة، نشرة الثلاثي الأول، ٢٠١٢.
(11) African Development Bank Group, *The African Development Bank Group in North Africa*.

(١٢) بالاعتماد على إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والبنك الدولي: الوفد، ٢٧/٧/٢٠١٣.

بتوفير الخدمات العامة بشكل ملائم واستهانتها بالناس كمصدر لشرعيتها. وهناك بعض الدلائل على ذلك يمكن أن نستنتجها مما أفرزته نتائج استطلاعات الرأي العام التي يجريها معهد غالوب في كلٍّ من مصر وتونس ودول عربية أخرى بصورة سنوية؛ إذ تشير إلى أن حدة الاستياء وعدم الرضا بين المواطنين تعدت خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ مستوى ونوعية الخدمات العامة، فقد تراجع على سبيل المثال مقياس الرضا عن خدمات النقل العام في مصر بنحو ٣٠ في المئة خلال سنة واحدة، وعن خدمات المرافق العامة والإسكان بنحو ١٤ في المئة، والأمر ذاته بالنسبة إلى تونس التي تراجع فيها الرضا عن القطاعين بنحو ١٩ في المئة و ٣٣ في المئة على التوالي^(١٣).

الأهم من ذلك كله هو تصاعد حالة عدم الرضا السياسي بين المواطنين، وتفاقم أزمة الحكم التي تجلت في انعدام قنوات المساءلة وغياب الشفافية وتفاقم ظاهرة الانفصام المرّضي عن العموم من جانب الفئات الحاكمة، وانتشار الفساد والمحسوبية والرشا الفاحش، وتفاقم التشابك المخل بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية، وشعور المواطن بالتغريب، إذ قادت بأكملها نحو حالة الانتفاض الشعبي والانضواء إلى الهويات الجماعية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية لإسقاط الأنظمة في تلك البلدان.

مثل هذه التركيبة الثقيلة من المشكلات والتحديات وغيرها واجهت الأحزاب والنخب الحاكمة بعد الثورات، وبات توفير حلول لها أمرًا ملحقًا. في مقابل ذلك، كان هنالك حالة من التقلبات والاضطرابات السياسية والأمنية التي أثرت، وبشكل حاد، في أداء الاقتصادات الوطنية، فكلا البلدين شهد تراجعًا حادًا في النمو الاقتصادي؛ ففي مصر انخفض المعدل من ١, ٥ في المئة سنة ٢٠١٠ إلى نحو ٢, ٢ في المئة خلال النصف الأول من سنة ٢٠١٢^(١٤). أما في تونس، فكان النمو الاقتصادي بالسالب خلال السنة الأولى التي حدثت فيها الثورة (٢٠١١)، واستعاد عافيته النسبية سنة ٢٠١٢ ليسجل ٦, ٣ في المئة ليعود إلى التراجع في سنة ٢٠١٣ ويسجل ٦, ٢ في المئة. ويظل بذلك دون المسار المسجّل خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، أي ٥ في المئة كما ذكرنا آنفًا.

تعرّض الأداء الاقتصادي في البلدين لهزات خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورات؛ فالاغتيالات السياسية وحالة الاستقطاب داخل النخب السياسية في تونس، والشلل القائم حاليًا بشأن الاتفاق على مقومات المرحلة الانتقالية التالية وعلى حكومة توافقية، في مقابل حالة عدم الاستقرار المدني واستيلاء الجيش على الحكم في مصر، إضافة إلى الاعتصامات والاضطرابات وقطع منافذ الإنتاج والإمداد والتسويق في كلٍّ من البلدين، أدت بجمعها إلى انتشار حالة قائمة من عدم اليقين ومن ثم إلى التدهور الحاد في معدلات الاستثمار الداخلي والخارجي وفي عوائد قطاع السياحة والتصدير، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم زيادة الخلل في توازنات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، وصل العجز في الموازنة العامة في مصر إلى نحو ١٤ في المئة في سنة ٢٠١٢^(١٥) في مقابل ٦ في المئة في تونس^(١٦).

(13) Abu Dhabi Gallup Center (ADGC), 2011.

(١٤) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات ٢٠١٢.

(١٥) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات ٢٠١٢.

(١٦) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات ٢٠١٢.

لم يتأت ذلك العجز من تراجع الاستثمار والعوائد فحسب، بل تأتي أيضًا من القرارات السياسية المتسارعة في شأن سياسات التوظيف الاجتماعي من أجل التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية، وكذلك بسبب الزبونية السيلسية؛ فقد زاد الإنفاق العام بأرقام فلكية (وكان استهلاكياً في الأساس وموجهًا إلى نفقات المرتبات والأجور والدعم)؛ ففي تونس، كانت الزيادة لغاية نهاية سنة ٢٠١٣، أي بنسبة ٥٠ في المئة تقريبًا. والأمر ذاته بالنسبة إلى مصر؛ ففي الموازنة العامة ٢٠١٢/٢٠١٣، شكلت نفقات الأجور والمرتبات ونفقات الدعم، إضافة إلى خدمة الدين، نحو ٧٨ في المئة.

هذا يعني أنه لن يكون لدى الدولة في كلتا الحالتين الحرية الكافية لطرح أي بدائل ذات معنى، ولن تتمتع بالموارد الكافية للاستثمار العام ما لم تلجأ إلى الاقتراض الذي سيقيد بدوره حريتها، وهذا ما يحدث حاليًا. لعل الأدهى من هذا كله هو ما تركز من تبعات في المجال الاجتماعي، إذ إن المشكلات التي تفاقمت خلال عهود أنظمة الحكم السابقة وساعدت في قيام الثورات، لم يتسن حلها بعد، فالبطالة في كلا البلدين هي في الوقت الحاضر أسوأ مما كانت عليه في سنة ٢٠١٠^(١٧)، علاوة على أن تلك الإجراءات المتسارعة التي اتخذت وُضمت بمقتضاها أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في أجهزة الخدمة المدنية والقطاع العام قد زادت من خلل التوازن بين الميزانية الجارية والميزانية الاستثمارية على حساب الأخيرة، ومن ثم زاحمت الاستثمار العام وبرامج محو الفقر، والسبب - في نظري - وكما أوردته في الجزء الأول من الدراسة، هو أن تلك الحكومات لم تراعى العلاقة بين التخطيط القصير الأمد في إطار المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات التعافي الاقتصادي على المدى المتوسط، ولم تلتزم بمراحل كتلك المراحل الأربع التي أشرت لها، والنظر إليها بطريقة مرتبطة بالعلاقة بالمستقبل.

والتأتي عن تفاقم العجز في المالية العامة هو ارتفاع المديونية بشكل متسارع، إذ وصلت معدلات الدين العام في مصر إلى نحو ٩٨ في المئة في سنة ٢٠١٢ وإلى ٩٧ في المئة في سنة ٢٠١٣ بعد أن كانت في حدود ٧٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٠ في مقابل تراجع الاحتياطي من العملة الصعبة من ٣٦ مليار دولار إلى نحو ١٥ مليار في نهاية سنة ٢٠١٢، وبما يكفي تغطية الواردات مدة ثلاثة أشهر. في مقابل ذلك تعرّض سعر صرف الجنيه لضغوط كبيرة دفعته إلى فقدان جزء مهم من قدرته الشرائية، حيث وصل أمام الدولار الأميركي إلى نحو ٣٢,٦^(١٨) خلال السنة المذكورة وتراجع إلى نحو ١١,٧ في بداية سنة ٢٠١٤. يختلف الأمر قليلاً بالنسبة إلى تونس، حيث ارتفعت المديونية إلى نحو ٥٠ في المئة في نهاية سنة ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٥,٤٠ في المئة قبل الثورة سنة ٢٠١٠، ومن المتوقع صعودها إلى نحو ٥٥ في المئة سنة ٢٠١٤، كما فقد الدينار نحو ١١ في المئة من قيمته أمام اليورو منذ اندلاع الثورة ليصل إلى ٢٥,٢^(١٩).

وقد أدى مثل هذا الوضع إلى لجوء الدولتين إلى الاقتراض الخارجي، والخضوع من جديد لمشروطة المؤسسات المالية الدولية التي توصي بضرورة الاستمرار بالسياسات المتبعة قبل الثورات والتي كانت السبب في تدهور مستويات المعيشة للمواطن العادي، الأمر الذي وضع الحكومات الحالية في حرج أمام

(١٧) تقدّر البطالة وفق إحصاءات سنة ٢٠١٢ الرسمية، وبالأخص بين الشباب، بنحو ٣١ في المئة في تونس و٢٦ في المئة في مصر.

(١٨) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات ٢٠١٢.

(١٩) African Development Bank Group, *The African Development Bank Group in North Africa*.

الاستحقاقات الاجتماعية، وهذا ما أدى بالحكومة المصرية في سنة ٢٠١٢ الى أن تسحب موافقتها على شروط صندوق النقد الدولي نتيجة الضغوط الاجتماعية والسياسة الداخلية. أما في حالة تونس، فيبدو أن صندوق النقد الدولي أوقف أخيراً القسط الثاني من القرض (١,٧٥ مليار دولار)، مطالباً بالمزيد من الإصلاحات، وهو ما دعا وزارة المالية إلى وضع موازنة سنة ٢٠١٤ وفقاً لذلك.

حتى كتابة هذه السطور، ما زال الشارع التونسي والطبقة السياسية المعارضة يقفان بشدة أمام إمكان تنفيذ مثل هذه الميزانية التقشفية التي تهدف في جانب منها إلى زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم، وإثقال المواطن العادي بأعبائها، ورفع أسعار السلع والمواد الغذائية المدعومة. يضاف إلى ذلك أن الدولة تهدف إلى إعادة النظر في سياسات الدعم التي ارتفعت مند قيام الثورة بنحو ٢٦٠ في المئة، وبالذات في ما يتعلق بالوقود والمحروقات، تمهيداً لرفعها كلياً بصورة متدرجة على المدى البعيد، مع تجميد الأجور والمرتببات في قطاع الخدمة المدنية والقطاع العام التي ارتفع حجمها هي الأخرى خلال سنوات الثورة بنحو ٤٤ في المئة، كما ذكرنا، الأمر الذي عمل على تضخيم الجائنين الجاري والتسييري في الموازنة العامة للدولة.

هذا إضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة بتقليص الإنفاق العام الاستثماري للحد من عجز الموازنات العامة للدولة، وتخفيض قيمة العملة المحلية، وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وتخفيض التعريفات. يصاحب ذلك إصلاحات بشأن دعم فاعلية الجباية الضريبية وتعزيزها، وتحسين الحوكمة في القطاع العام، وتطوير أداء النظام المصرفي، وتحسين بيئة الأعمال، وإجراء الإصلاحات في سوق العمل من أجل دعم القطاع الخاص والنشاط التمويلي للتسريع بالتعافي الاقتصادي^(٢٠).

بالشكل الذي ندعو إليه، وكنا أوضحناه في مقدمة الدراسة، نعتقد أن من الأفضل تأمين السياسات الاقتصادية الكلية من المصادر المالية المحلية. وفي حالة اللجوء إلى الخارج، يتوجب من منظور الأمن الاقتصادي العربي أن يتم ذلك ضمن إطار التعاون الاقتصادي العربي المشترك؛ إذ من المفيد تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك في مثل هذه الظروف العصيبة، وفي صدارة ذلك المؤسسات المالية العربية - وبالأخص الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية - كي ترسم مجتمعة خطة إنقاذ اقتصاد البلدين والبلدان العربية الأخرى التي شهدت الثورات، والمبادرة إلى تقديم رزمة من التمويلات مدعومة من الإمكانيات المالية الضخمة والفوائض المتوافرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي. ويُستحسن أن تصب تلك المساعدات عبر مؤسسات العمل العربي المشترك المشار إليها، لكي تبقى المساعدات في إطار حيادي، بعيداً عن الاعتبارات السياسية.

من الناحية المعيارية، لا شك في أن مثل هذه الخطة الإنقاذية الإقليمية المقترحة يمكن أن تكون أفضل حل متوافر بدلاً من ترك اقتصادات الثورات المتعثرة عرضة لتطبيق الحلول الدولية التي يقرها صندوق النقد الدولي بالشروط القاسية، التي رأينا تأثيراتها السلبية أخيراً في حالات أخرى كاليونان والبرتغال^(٢١).

(20) «IIF Regional Overview on Middle East and North Africa: «Arab Spring» Countries Struggle, GCC Prospects Favorable.» (Institute of International Finance (IIF), Washington, DC, October 2013), p. 19.

(٢١) جورج قرم، «الاقتصاد العربي في ٢٠١٣: تباينات حادة وفرص مواتية»، (متدى الشرق، ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣).

تأسسًا على هذا، فإن ما نطرحه في هذه الدراسة ينبع من القناعة بأنه كان يجب على السياسات الاقتصادية الكلية في مرحلة ما بعد الثورات أن تنحو منذ البداية منحى آخر بعيدًا عن صفات المؤسسات المالية الدولية، وأن تساهم الحوارات الوطنية والتوافقات السياسية في الإجماع على تطوير بدائل ملائمة ومختلفة عن مسلمات تلك المؤسسات.

ففي إطار ما يقترحه صندوق النقد الدولي حاليًا من بدائل على كل من مصر وتونس، يتعلق الأمر بالنمو والاستقرار الاقتصادي فقط. أما الحد من الفقر، فيبقى في إطار الإسقاطات والاحتمالات، لأن الأهم عند الصندوق هو هدف تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمعدلات المنخفضة للتضخم. وذلك أمر مفهوم للمطلع على ما يريده الصندوق، إذ ليس من أهدافه ومشمولاته دعم سياسات التوزيع والحد من الفقر على الرغم من تعرضه للضغوط الدولية منذ بداية الألفية الحالية كي يولي ذلك أهمية، وهو يصر على تطبيق وصفاته على الدول بغض النظر عن الخصوصيات الاجتماعية وعلى الرغم من ادعائه عكس ذلك.

تعني تلك السياسات عمليًا نزع الفقر من سياقه، وحجب منشئه وآلية إعادة إنتاجه، والتسليم بتعميمات بصرف النظر عن الزمان والمكان، والتغافل عن حقيقة أن الإقصاء عن السوق ليس بسبب الفقر بل نتيجة له، وأن السوق يمكن أن تخلق الفقر كما يمكن أن تخلق الثروة، وبأن تلك حقائق يتوجب أخذها في الاعتبار في أعقاب الثورات.

لا يخفى على المتتبع أن المقاربة التي يتبناها الصندوق منذ اندلاع الثورات في البلدين تعمل على تجاهل حدوث تغيرات سياسية حادة تفرض بالنتيجة عدم الاستمرار بسياسات الانظمة التي انتفض عليها، وضرورة تبني معالجات تفرض إدخال تعديلات هيكلية لإعادة التوزيع.

على النقيض من ذلك، تؤكد مراجعتنا تقارير الصندوق التي صدرت سنة ٢٠١٠، أي قبل اندلاع الثورات بفترة وجيزة، بشأن أداء الاقتصاد المصري والاقتصاد التونسي، حالة الرضا التامة لبعثاته الفنية عن الصلابة التي يتمتع بها اقتصادا البلدين وصمودهما أمام الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ نتيجة الإصلاحات الهيكلية المستدامة الأثر والواسعة، وهو ما أتاح لهما فسحة كافية للتنفس واختيار السياسات الاستجابية الملائمة. وفي مقترحاته لسنة ٢٠١١ بالنسبة إلى البلدين، أوصى الصندوق بضرورة الاستمرار في انتهاج السياسات ذاتها (المزيد من الخصخصة، والحد من العبء الضريبي على الأثرياء (المستثمرين)، وخفض الهشاشة في المالية العامة وفي الجانب النقدي، والمزيد من الاقتطاع في معدلات الإنفاق العام واسترجاع التكاليف من الخدمات الاجتماعية).

إزاء هذا كله، نعتقد أن على الأحزاب السياسية التي تحتل حاليًا مواقع الحكم بعد الثورات وتلك التي تقع خارج الحكم، أن تعي بخطورة مثل هذه السياسات، وأن تسلّم بأن مشكلات الفقر وعدم المساواة الأفقية والحرمان النسبي للمواطن والفئات الاجتماعية هي أمور سياسية أكثر من كونها اقتصادية، وعليها أن تتدارس حالة اللامساواة في إطار الاقتصاد السياسي على المستوى الهيكلية بالدرجة الأساسية، وأن تشرك القوى الاجتماعية الفاعلة في ذلك من خلال حوار وطني كي تكون على تبصر في أمر الخريطة الاجتماعية السياسية للفقر، وأن تتخذ قراراتها التصحيحية وفقًا لذلك وفي كنف احترام العملية الديمقراطية والحفاظ على أساسيات الاقتصاد الوطني.

مثل هذه المقاربة التي نقترحها تختلف عمّا تحاول أن تقوم به أنظمة الحكم لما بعد الثورات في حالة مصر وتونس في الوقت الحالي؛ فهي تحاول إرضاء الجميع - من نقابات عمال واتحادات رجال الأعمال- ومن ثم الانتهاء بحالة من اللامعيارية لما يمكن عمله لدفع استحقاقات الثورات.

ونردف بالقول إن على حكومات الثورات العربية الحالية أن يكون لها تفكيرها الاستراتيجي الخاص بها، وأن تسلّم بأنها تدير اقتصاد أزمة على درجة من التعقد، وأن تلتزم بالتدرج، على غرار المراحل الأربع التي اقترحناها في مقدمة هذه الدراسة، وتأخذ قراراتها على مستوى السياسات المطلوبة للاقتصاد الكلي وتوازنااته ولطبيعة ونوعية النمو الذي يمكن اختياره؛ فتحسين التوزيع والتمتع الأفضل بالخدمات وإتاحة الأصول لا يمكن أن يكونا في أعقاب الثورات من خلال الأثر التساقطي للنمو وإنما من خلال القرارات المباشرة والتدخل في تعديل السياسات العامة، حيث إن الدراسات التقييمية الكثيرة دلت على أن حجم توزيعات الدخل يبقى مستقرًا في النماذج القياسية الكلية في حالة غياب تغييرات جذرية في القوة السياسية والمؤسسية^(٢٢).

بالإضافة إلى مثل هذه القرارات المطلوبة في مجال توزيع الدخل والأصول، هنالك ما هو أصعب في مرحلة ما بعد الثورات وهو التفكير في عملية توليد الدخل التي تحتاج هي الأخرى إلى التحول لمصلحة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، وذلك ما سنتناوله تفصيلاً في أجزاء لاحقة من هذه الدراسة.

لعل من أهم ما يجب أن تركز عليه حكومات بلدان الثورات في الوقت الحاضر هو، من وجهة نظرنا، إعادة هيكلية القطاع الاقتصادي غير المنظم، وتبني سياسات المالية العامة والسياسة المصرفية والنقدية والتجارية الملائمة من أجل الارتفاع بمستوى إنتاجيته، وتعظيم أثره للنهوض بمستويات النمو الاقتصادي المتدنية وتطويره باعتباره خزاناً مهماً للتشغيل ولاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وفي الوقت ذاته الارتفاع بمستوى معيشة العاملين في هذا القطاع العريض.

ولا نختلف في القول بأن هذا القطاع شهد انفلاتاً بعد الثورات، وبدأ يزحف على جميع جوانب النشاط الاقتصادي وأثر سلباً في أداء الاقتصاد الوطني عن طريق بروز اقتصاد طفيلي مواز قائم على التهريب والمضاربات وعدم الالتزام بقواعد التوريد، وإغراق السوق. بناء عليه، في حال عدم اتخاذ مبادرات وتبني سياسات تعمل على الاعتراف بحقائقه وتخفيفه من تلك التشوهات البالغة الضرر، فإن سياسات الاقتصاد الكلي ووصفات الليبرالية الجديدة ونماذجها الكلية التي تدعم أساساً القطاع الاقتصادي المنظم وتتجاهل غير المنظم، ستفشل في الحد من الفقر والبطالة.

يتبع هذا التوجه البديل الذي نقترحه للاعتراف بهذا القطاع في رسم السياسات الكلية وحساب التوقعات أن على تعريفات العامل في حسابات نماذج الاقتصاد القياسي أن تأخذ منحى أوسع من علاقات العامل/ رب العمل وإسقاطات توليد مواطن التشغيل في القطاع المنظم، فهي تشمل مع اتساع مساحة العمل في القطاع غير المنظم كل من يعمل من أجل أن يبقى وأن يعيش. بتعبير آخر، إذا أردنا لهذه النماذج أن تكون

(22) J. M. Rao, «The Possibility of Pro-Poor Development: Distribution, Growth and Policy Interactions,» (2002), Quoted in: Alfredo Saad-Filho, «Growth, Poverty and Inequality: From Washington Consensus to Inclusive Growth,» (DESA Working Paper; 100, Department of Economic and Social Affairs, New York, November 2010).

صدوقاً للفقراء، يجب عليها معرفة خصائص الفقر في السوق وخصائص التشغيل المنقوص والعمل المذل الذي لا يرقى إلى الكرامة الإنسانية في أي حال من الأحوال.

بالاستعانة بالإحصاءات، تدل نتائج المسح الميداني للبنك الدولي وتقديراته أن نحو ٣٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس يأتي من القطاع غير المنظم^(٢٣). أما التقديرات المتعلقة بمصر، فتضع مساهمة القطاع بحدود ٣٠ في المئة^(٢٤)، ولكنها تزيد بالتأكيد إذا ما أخذنا في الاعتبار اتساع رقعة الاقتصاد الرمادي والأنشطة غير المشروعة التي يتوجب الحد من آثارها السلبية في الاقتصاد الوطني. ويوفر هذا القطاع، وفق التقديرات الحالية، نحو ٦ ملايين فرصة عمل، أي ما يعادل ٤٠ في المئة من مجموع قوة العمل في مصر، أما في تونس فتصل تلك النسبة إلى نحو ٣٣ في المئة.

بتفصيل أوسع، تدل تلك الإحصاءات على أن ٧٠ في المئة من العاملين في القطاع غير المنظم في تونس حاولوا خلال السنتين الماضيتين من عمر الثورة البحث عن عمل في القطاع المنظم، لكن من دون جدوى. أما الدخل الشهري، فهو لا يتجاوز عند ٧٥ في المئة من العاملين في هذا القطاع أكثر من ١٢٠ دولارًا (أي بمعدل ٤ دولارات يوميًا)، وذلك في الواقع يقرب من نحو نصف الحد الأدنى للأجور المقرر في تونس (ما يعادل ٢٢٠ دولارًا شهريًا)^(٢٥).

أمام هذه الحقائق المتعلقة بمعضلات هذا القطاع وأهميته في اقتصاد ما بعد الثورات، نسلم بأن على صانعي السياسات الابتعاد عن الفهم التقليدي لهذا المكوّن الحيوي للاقتصاد الوطني، والتخلي عن القناعات القديمة كونه اقتصاد التثبث بالعيش، وظاهرة وقتية سرعان ما تتلاشى عند التمكن من استيعابه وإدماجه ضمن القطاع الاقتصادي المنظم والحديث؛ فتلك مسلمات أثبتت عدم جدواها عند التطبيق، وهي عاجزة عن الفهم الدقيق لهذا القطاع الذي ليس بالوقتي، كما تبين، بل هو مستدام بطبعه ويزداد حجمه ومردوده سنة بعد سنة.

يتطلب الأمر من الحكومات الجديدة كذلك أن تأخذ بمعالجات تبتعد عن ثنائية المنظم وغير المنظم، واستبدالها بثنائية المضمن وغير المضمن من منظور الأحقيات بعد الثورات، ومن منظور ضرورة تبني السياسات الوطنية التي تعمل على الحد من حالة الإقصاء الاجتماعي الموروثة من الأنظمة السابقة والتي تلائم تطوير هذا القطاع وتنظيمه وتحسين مردوده باعتباره شكلاً من أشكال الإنتاج والتبادل.

كل ذلك يتطلب الشروع في توفير القوانين التنظيمية، تمهيداً للاعتراف به وإدماجه في نسق الاقتصاد الوطني وتطويره باعتباره قطاعاً مهماً في توليد الدخل القومي والإيرادات العامة الممكنة للدولة، ويشكل قوة اقتصادية مبنية على أساس حاجات السوق للمستهلكين والمجهزين على حد سواء، وله تشابكاته الأمامية والخلفية.

يتطلب الأمر كذلك إعطاءه الحق في إبراز صوته ووضع في إطار بدائل الاقتصاد السياسي الكلي، والعمل على وضع الأهداف والاستراتيجيات والبرامج للنهوض به ومأسسة ربطه بالاقتصاد الوطني؛ ففي

(23) Tunisia Live, 4/11/2013.

(24) نهلة أبو العز، «دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد له شروط»، الأهرام (الرقمي)، ١١/٨/٢٠٠٨.

(25) Tunisia Live, 4/11/2013.

المجال التجاري، يجب تحديد السلع والخدمات لمنشآت هذا القطاع، وتسيير قنوات ترويجه وتوزيعه وتسويقه وإدماجه في الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية، وتسهيل نفاذه إليها. ويستلزم ذلك في إطار التخطيط المتوسط المدى تطوير السياسات والخطط، ورصد الموازنات لتحسين جودة منتجات هذا القطاع وإخضاعها للبحث والتطوير، وابتكار منتجات جديدة، والعمل على الارتقاء بالتنوع لضمان التنافس والقدرة التنافسية.

من جانب آخر، يمكن تنظيم هذا القطاع في إطار الاقتصاد التعاضدي، والأهم من هذا تنظيمه وتخليصه من حالة التهديد اليومية بإخلاء المساحات وشكوى أصحاب المحلات التابعة للقطاع المنظم من الفوضى التي تحيط بهم وتزاحمهم. لذا، المطلوب هو تطوير نظم جديدة للتخطيط الحضري واستخدامات الأراضي تأخذ القطاع غير المنظم في الحسبان؛ فمن حيث الناحية النفسية، يساعد الشعور بالملكية بطبعه على التزام العاملين في هذا القطاع بتنظيم أنفسهم مهنيًا والمساهمة في صون الفضاء الحضري بدلاً من العمل خارج إطار المخططات التنظيمية للمدن، والإساءة إلى عنصر البيئة والنظافة والتنظيم، وانتشار حالة الفساد الإداري الذي ينتعش عادة في ظل مثل هذه الظواهر.

يحتاج ذلك كله إلى جملة ضوابط لتوفير بيئة تمكينية محلية في المدن، مصحوبة بمنظومة تشريعات وقوانين ملائمة، وإشراك ممثلي القطاع غير المنظم في العمل البلدي وفي وضع خطط التطوير الحضري، إضافة إلى ضرورة بناء القدرات البيروقراطية التي تجيد التعامل مع هذه الشرائح الاجتماعية وتعترف بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

باختصار، إن تضمين هذا النوع من الاقتصاد واستدامته كمورد مهم للدولة وللشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل سيتطلب وضع خطط وبرامج عن طريق مؤسسة الشراكة بينه وبين القطاع العام والخاص النظامي من أجل تحسين مردوديته، وتوسيع طاقته الاستيعابية لفرص العمل. كما يتضمن من جانب آخر تعديل قوانين العمل وإصدار التشريعات والحوافز.

تتطلب هذه النظرة الجديدة كذلك إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية الكلية؛ إذ إن هذا الاتساع غير المعهود للقطاع الاقتصادي غير المنظم في أعقاب الثورات من شأنه - على سبيل المثال - أن يقلل من فاعلية السياسات النقدية المتبعة لمصلحة الشرائح الفقيرة، فإذا ما كانت الحكومات تنوي التعويل على تحفيز القروض والاعتمادات المحلية لتنميط النمو والاستقرار الاقتصادي وضبطهما، فمن الضروري عندئذ أن تكون تقديراتها للمدخرات ومعدلات الاستثمار ومعدلات الفائدة ومعدلات نمو العرض من النقود نابعة من التحسس السياقي للمجتمع، وممثلة للواقع وذات صدقية.

في إمكاننا أن نخمن أنه نتيجة الأوضاع الحالية في بلدان كمصر وتونس، وفي ظل الحالة المتنامية لانعدام الاستقرار وانتشار عدم اليقين، فإن أغلبية الادخار هي خارج النظام المصرفي ولا نقدية في جانب مهم منها، وأن جزءاً كبيراً من الاستثمارات الرأسمالية لا تمر من خلال شركات مسجلة، والأهم من هذا، أن القيم تعتمد على الحاجات الآنية بدرجة أعلى من حسابات العرض من النقود. بالإضافة إلى ذلك، فإن قنوات الاقتراض في المنشآت الصغرى للقطاع غير المنظم والقطاع الزراعي (غير المنظم في غالبه) تأتي من خلال المرابين والمضاربين، وينسب فائدة استغلالية وعالية لا علاقة لها بما تقرره البنوك المركزية.

تأسيساً على هذا، فإن السياسة النقدية إذا ما كانت تود معالجة واقع الإقصاء الاجتماعي والفقير الموروث عن ممارسات الأنظمة السابقة، والتي تسببت حداثتها في اندلاع الثورات، فهي تحتاج إلى أن تتحكم في القدرة الإنتاجية للفقراء بشكل مبادر وفاعل، وتضمن حقائق الفقر والفقراء وأنماط الاستغلال التي يتعرضون لها في المجتمع في سياق الإطار الكلي. وبدائل ذلك عديدة، نقترح من بينها أن تلزم البنوك المركزية المصارف الكبرى بتخصيص جزء من قروضها (نسبة ٥ في المئة) للفقراء ومشاريعهم في القطاع غير المنظم (حضرًا وريفًا)، وذلك يحتاج إلى تدريب الكادر الوظيفي المصرفي الذي يمكن أن يتعامل مع هذه الشريحة من الناس البسطاء؛ إذ إن الأمر يحتاج إلى تأهيل نفسي وأخلاقي، إضافة إلى القدرة التواصلية.

معنى هذا كله أن على السياسة النقدية الملائمة لواقع ما بعد الثورات أن تلزم المصارف التجارية للمساهمة في برامج الدولة للتخفيف من حدة الفقر والنهوض بالقطاع الاقتصادي غير المنظم.

إضافة إلى ذلك، يمكن الحكومات في تلك الدول أن تستفيد من مناخ الحراك الاجتماعي والسياسي، وأن تعتمد على التنظيمات القاعدية للفقراء والحركات الاجتماعية في المجتمع المدني لإنشاء مصارف للفقراء في إطار الاقتصاد التعاضدي، للنهوض بالاستثمار الإنتاجي لتلك الشرائح، وتطوير أساليب الإقراض الجماعي للمهن المتشابهة في إطار القطاع الاقتصادي غير المنظم في المدن، أو الإقراض الجماعي في الأرياف لتوسيع القدرة الاستثمارية لهذه الشرائح، وتعزيز مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

خلاصة لكل ما تقدم، علينا أن نسلّم بأن السياسات النافعة للاقتصاد ككل (النمو بالمعنى الإجمالي) ليس بالضرورة السياسات التنموية ذاتها النافعة لمحو الفقر والتصدي لحالة الإقصاء الاجتماعي الموروثة. قد نقر بأن أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي في السياسات الكلية أمر ضروري لمحو الفقر، ولكن ذلك بالتأكيد غير كاف، فكثير من المتطلبات القبلية يأتي بشكل سياسات اقتصادية كلية تنهض بالتضمين الاجتماعي وبالتمكين وبالاستثمار الاجتماعي⁽²⁶⁾.

بناء عليه، فإن بناء الفرضيات ومن ثم تصميم النمذجة والمشاهد على المستوى الكلي، يجب أن يتأطراً بتلك الحقائق والتعديلات الهيكلية إذا ما أرادا فعلاً أن يكونا صدوقين للفقراء، وهذا يعكس المسألة التي أوردناها في مقدمة الدراسة، أي بضرورة تحويل موقع الفقراء من منتفعين عرضيين بالأثر التساقطي للنمو إلى محركين أساسيين لذلك النمو، وتمكينهم من حيابة الآليات والرؤية والثقة المطلوبة للعمل بإنتاجية عالية في مجتمعات قائمة أساساً على السوق ومبنية على التنافس والاستثمار. ذلك في نظري تحد هيكلي أساسي، على حكومات الثورات أن تواجهه بجديّة كاملة.

على مستوى آخر، نعرف جميعاً أن تطبيقات الليبرالية الجديدة وسياسات التكييف الهيكلي في كلٍّ من مصر وتونس خلال العقود الماضية كانت باتجاه تكريس الخصخصة والحد من مساهمة القطاع العام وإبقائه عند الحد الأدنى باعتبار قلة عائدته الضريبي. كما أن الفرضيات كانت تعتقد وفق مفهوم التزاحم أن الإقلال من الإنفاق العام يمكن أن يوسع من نشاط القطاع الخاص، وبالتالي يحرك النمو الاقتصادي الذي يساعد بدوره على التخفيف من حدة الفقر.

(26) Rafael Gomes and Max Lawson, «Pro-Poor Macroeconomic Policies Require Poverty and Social Impact Analysis.» (Economic Policy Empowerment Program, Eurodad, 2003), pp. 1-9.

ونحن إذ نعرض لهذا الإشكال، نحاول أن نلخص موقفنا النظري بالآتي: إن للقطاع العام، وبالذات في زمن التحولات الحادة والأزمات الاقتصادية، القدرة على أن يخصص الموارد في القطاعات ذات الأولوية، ويحفظ الاستقرار في الاقتصاد الكلي، فلا يكون مزاحماً للقطاع الخاص بل يكون شريكاً له في عملية التعافي الاقتصادي والحد من الفقر^(٢٧)، إضافة إلى أن الإنفاق العام الاستثماري يمكن أن يخدم ثلاثة أغراض مترابطة: (١) القدرة على إدارة الطلب، بمعنى التمكن من رفع الطلب الإجمالي؛ (٢) إرخاء المحددات في جانب العرض على المدى البعيد وخلق القدرات الإنتاجية، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية التي قد تطفو نتيجة التوسع في الطلب الإجمالي (٣)؛ العمل على إعادة توظيف الموارد نحو غايات الحد من الفقر.

عطفًا على ذلك، يمكننا أن نؤكد أن من دون وجود برنامج صلب وواضح للاستثمار العام بعد الثورات، لا مجال لتصديق وجود سياسة مالية عامة حقيقية وصدوقة للفقراء. إلا أننا نعود ونحذر بأن على الرغم من ضرورة وجود سياسات قصيرة الأمد للإنفاق العام والتمويل بالعجز، ينبغي ألا ينحو الإنفاق منحى التوسع الاستهلاكي، ويجب أن يبقى مرتبطاً عضوياً بسياسات متوسطة الأمد وبعيدة الأمد؛ فالتوسع في الإنفاق وتعديل الموازنات للإنفاق الحكومي لمصلحة سلع النفع العام للفقراء أمران مهمّان وضروريان للاستجابة للطلب الاجتماعي المتصاعد، على ألا يتقرر ذلك بشكل سياسة منعزلة كما يحدث حاليًا في مسألة التوظيف الاجتماعي أو التوظيف السياسي لخدمة الولاءات الحزبية الضيقة.

من المسلم به أن تفاقم العجز في أعقاب الثورات أمر حتمي، ولذلك لا مفر من أمر التمويل في ظله، إذ إن التوسع في الإنفاق العام ضرورة لتعويض التراجع في الإنفاق الخاص خلال فترات انعدام اليقين وعدم الاستقرار ومن ثم تراجع الأداء الاقتصادي ككل، وذلك هو في الواقع منطق كينزي بضرورة تبني اقتصاد مواجهة في أثناء الأزمات من أجل رفع الطلب النهائي لدعم الانتعاش الاقتصادي^(٢٨).

على عكس ذلك، فإن الاستجابة لتعاليم صندوق النقد الدولي ووصفاته باحتواء العجز في الموازنة العامة خلال فترة الركود الاقتصادي التي أعقبت الثورات تجعل سياسات المالية العامة مسارية للتقلبات الاقتصادية الدورية بدلاً من مواجهة تلك التقلبات. بتعبير آخر، يطلب الصندوق من الحكومات خفض الإنفاق الحكومي لأن الإيرادات الحكومية ستتأثر بشكل عكسي.

نعيد تأكيد أن التمويل بالعجز يبقى مبرراً، وضمن حدود، إذا كان يُستخدم من أجل دعم الإنفاق الاستثماري العام بالدرجة الأساسية، وهذا هو منطق معقولة خيارات التنمية بعد الثورات. وليس من المنطقي اقتراح السياسات التي تدعو إلى استخدام الإيرادات الجارية لتمويل الاستثمار العام كما هو متبع حاليًا ما دامت الإيرادات الإضافية المتوقعة من ذلك الاستثمار الداخلي جديرة بأن تتعهد بدفع المديونية الحكومية^(٢٩).

(27) Rathin Roy and John Weeks, «Making Fiscal Policy Work for the Poor.» (UNDP Asia-Pacific Regional Programme on Macroeconomics of Poverty Reduction, UNDP, New York, 2004), p. 4.

(28) Elisa Van Waeyenberge, Hannah Bargawi and Terry McKinley, «Standing in the Way of Development?: A Critical Survey of the IMF's Crisis Response in Low Income Countries.» (European Network on Debt and Development (European Network on Debt and Development (Eurodad); Third World Network (TWN) and Heinrich Boell Foundation, April 2010), p. 29.

(29) Terry McKinley and John Weeks, «A Proposed Strategy for Growth, Employment and Poverty Reduction in Uzbekistan.» (IPC Country Study; no. 12, International Poverty Centre, Brasilia, October 2007), p. 27.

لا يمكن لأحد منا أن ينكر أهمية تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي (توازن المالية العامة وموازن المدفوعات، الحد من التضخم والحد من الاضطرابات في الاقتصاد الكلي)؛ فهي غايات نهائية بالدرجة الأولى، ولا يمكن الاختلاف بشأنها، ولكن في حالة الثورات، وفي ظل وجود سقف عال للاستحقاقات وضرورة التصدي للإقصاء الاجتماعي والبطالة والفقر، لا بد من التأكد من أن أي عمليات للتكييف أو للإجراءات التصحيحية التي نتوخاها يجب أن تصب دوماً باتجاه الحد من المشكلات والعقبات التي تعترض أهداف النمو الصدوق للفقراء، وهذه الاعتراضات التي علينا أن نخبرها قبل تقرير السياسات قد تكون مباشرة، ومنها - على سبيل المثال - الوقوف عند جملة الافتراضات والأسئلة من قبيل: هل يمكن التضخم أن يعيد توزيع الدخل لمصلحة الأثرياء؟ أو هل يمكن أزمة ميزان المدفوعات أن تحد من استيراد الأساسيات؟ .. إلخ⁽³⁰⁾.

ولا نختلف في إقرارنا كذلك بأن أي حكومة تتعد عن السياسات الشعبوية تحرص بطبيعتها على التخفيف من حدة التبعات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار على المستوى الكلي، إلا أن الأمر يتطلب في نظرنا مرونة في التعامل مع السياسات من منظور الفاعلية (Effectiveness) في حالات اقتصاد الأزمة، وبشكل يتعارض تماماً مع مقاربة السقف المقررة مسبقاً لحدود السياسات الحكومية على مستوى الاقتصاد الكلي التي قد تأخذ بمعايير تقليدية معمة للكفاءة في توظيف الموارد. ومن المهم الإشارة إلى أن التفريق الذي نقصده بين الفاعلية والكفاءة هو أن في إمكاننا، وفق هامش المرونة المطلوبة في أعقاب الثورات، أن نرسم السياسة بشكل صحيح بدلاً من رسمها بالشكل الصحيح الذي قد يصلح لحالة الاقتصادات في الأوضاع العادية. بتعبير أدق، إذا كان من المهمات التي نقترحها على حكومات بلدان الثورات العربية التحديد الدقيق لغايات النمو الصدوق للفقراء ومراميه وتنفيذها وفق زمن محدد، فمن المؤكد أن الموقف من تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بشكل الصيغة المثلى (Optimal) يبقى صعب المنال، حيث إننا نسعى للاستقرار عادة باعتباره قيمة أداتيه، وذلك عكس ما يقترحه الصندوق على حكومتي مصر وتونس حالياً وهو وضع قيود اعتباطية على القرار التنموي (الحدود العليا للعجز في الميزانية، حدود معدلات التضخم، أسعار العملات..)، جنباً إلى جنب مع مرامي الحد من الفقر، إذ إن ذلك قد يؤثر سلباً في أثر مثل هذه السياسات وقيمتها، ويقدم محددات مصطنعة للبرامج الحكومية، ويعطل عملية تنفيذ السياسات.

من الواضح أن ما تفرضه هذه الوصفات يعني عملياً أن الحكومات ملتزمة بالحد من الفقر ولكن بشكل اشتراطي. ولنفترض ونتساءل في هذا المضمار على سبيل المثال: ما الذي يمكن أن تقوم به الحكومات إذا ما فاق التضخم الحد المسبق المسموح به؟ وما هي الالتزامات التي تحظى بالأولوية على حساب التخلي عن الأخرى (الالتزام بعدم تحطّي الحد الأعلى للتضخم أم تحسين دخول الفقراء أم التخلي عن تمويل البرامج الصحية والتعليمية أم رفع الدعم... إلخ)؟. مثل هذين السؤالين لا يمكن تقديمه بشكل مجرد، فهما يعتمدان على طبيعة الاختلافات في الاقتصاد الكلي والأوضاع السياسية⁽³¹⁾. من هنا تأتي المهمة الدقيقة لصانعي القرار في أعقاب الثورات، حيث يستوجب التحقيق من مواقع الخلل في الاقتصاد الكلي من أجل الإقلال من التكاليف الاقتصادية والسياسية لتحقيق الغايات التوزيعية.

(30) Alfredo Saad-Filho, «Life beyond the Washington Consensus: An Introduction to Pro-poor Macroeconomic Policies,» *Review of Political Economy*, vol. 19, no. 4 (2007), pp. 521-524.

(31) المصدر نفسه.

هذا ما يجب أن تتضمنه مرحلة إعادة التشكل التي حددناها في مقدمة الدراسة بين المراحل الأربع وهي، كما ذكرنا، مرحلة التفكير الاستراتيجي لنمط التحول المجتمعي المنشود بأبعاده المختلفة، متضمنًا البُعد الاقتصادي والعدل الاجتماعي، والقيام بدراسات تحليل الحالة من أجل التبصر، وصوغ الرؤية على المديين المتوسط والبعيد، فنحن لا نعرف إلا النزر اليسير عن مدى فاعلية سياسات الحد من الإقصاء الاجتماعي والتخفيض من معدلات الفقر عند التطبيق والممارسة إلا من خلال تفكيك السياق الاقتصادي- الاجتماعي الذي نحن فيه وإعادة تركيبه.

من جانب آخر، لا يمكننا تعميم الممارسات الناجحة للاستراتيجيات الكلية الصدوقة للفقراء كما تطرحها التجارب الدولية، ولا يمكننا اعتبارها إطارًا مرجعيًا كاملاً، خصوصًا إذا أخذنا بالاعتبار أن الأوضاع الأساسية للفقراء، ومن ثم اختيار البدائل، تختلف عبر البلدان، وهذا ما يجعل مهمة من يود التقييم صعبة لتقرير فاعلية سياسة النمو الصدوق للفقراء خارج السياق الذي هو فيه.

ينسحب الأمر ذاته على النماذج الاقتصادية الفوقية المعممة (Top-Down Models) التي ما زال اقتصاديون يستخدمونها في تقرير السياسات الاقتصادية الكلية كنسق مغلق؛ إذ تبدو على السطح أنها تمرين تقني لموازنة التدفقات المالية والتقديرية وفق مدى محدد، ولكن تحت ذلك الغطاء التقني هنالك مضمون اجتماعي لأولئك الذين يعتمدون على عملهم واقتصاد كفافهم لا على أصولهم المالية لمقابلة متطلبات العيش.

ما نقترحه في هذا الصدد هو ضرورة التعامل مع اقتصاد الثورات كنسق مفتوح، ومواكبة التفكير الاقتصادي الجديد، والتفكير والاجتهاد في تطوير نماذج قياسية مغايرة تشتق فرضياتها من تحليل دينامية الواقع الاجتماعي والاقتصادي (Bottom-up models)، وهي نماذج تفاعلية تعتمد في الأساس على الاقتصاد السلوكي للفاعلين في المجتمع (Agent-Based Models).

يفترض هذا الجيل الجديد من النماذج الكلية، ونحن نراه الأصلح لتقرير طبيعة السياسات الكلية الصدوقة للفقراء في بلدان الثورات العربية، أن عملية اتخاذ القرار والأفضليات في عالم الواقع، وبالأخص في زمن التحولات الحادة وسواد حالة عدم اليقين، ليست ثابتة ولن تصل صيغة التعظيم (Optimum)، ولا تتبع فرضيات التوقعات العقلانية التي تتصورها النظريات الاقتصادية التقليدية التي تتبناها الليبرالية الجديدة. بناء على ذلك، يصبح الفهم الأعمق للعلاقة بين العوائد الكلية وقرارات الأفراد والجماعات على المستوى الجزئي أمرًا مطلوبًا من أجل صوغ سياسة مطابقة للواقع وقادرة على تغييره⁽³²⁾. بتعبير آخر، فإن الحلول الحقيقية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتقرير طبيعة السياسات الكلية الصدوقة للفقراء وفق هذا المنطق لا يمكن أن تُبنى على أساس التحليل الاستنباطي القائم على اختزال الواقع (من أعلى إلى أسفل) وإسقاط الحقيقة الاقتصادية كما يتم فهمها وتركيبها في أذهان المخططين، بل من خلال التحليل التشاركي القائم على فهم التفاعلات وأنماط السلوك (من أسفل القاع الاجتماعي إلى أعلى). وبهذا يصبح الأمر أكثر وضوحًا لصانعي السياسات لتقرير متى يتدخلون وكيف يكون عليه شكل التدخل.

(32) Amna Silim, «What Is New Economic Thinking?», in: Tony Dolphin and David Nash, eds., *Complex New World: Translating New Economic Thinking into Public Policy* (London: Institute of Public Policy Research, 2012), pp. 28-29.

مع التقدم الهائل في البرمجة على الحساب الآلي، أصبح في إمكاننا تأسيس واقع مواز لدراسة بدائل سياسات الاقتصاد الكلي، بمعنى اختيار متغيرات الاقتصاد الجزئي لدراسة الفقر وديناميته، مع تحديد أشكال الشرائح والقوى الفاعلة في المجتمع وتراتبها وتفاعلها والقرارات التي تأخذها، ومن ثم تحليل الدينامية الكلية التي تتأتى كحصيلة تفاعلهم. في مثل هذه النماذج التي ترصد الواقع المعيش، ليس هناك من أوضاع توازنية محددة مسبقاً؛ إذ يمكن القبول بعدة توازنات انطلاقاً من القناعة بأن التوازن عائد محتمل أكثر من كونه متطلبات مفروضة مسبقاً، ومرتبطة أساساً بدينامية الاقتصاد الوطني والمحلي لمحاكاة الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية.

في الجملة، ما نود تأكيده هو وجوب أن تكون السياسات التنموية البديلة لاقتصادات بلدان الثورات العربية سياقية، وأن الرؤية والغايات والأهداف التي يتم تحديدها في أثناء مرحلة التفكير الاستراتيجي الممهّد للخطط الاقتصادية المتوسطة الأمد لا يمكن إلا أن تنبع من خلال عملية تبصّر كلية لدينامية التحول السياسي في تلك البلدان واعتماد نسق من المؤشرات الاقتصادية لما قبل الثورات وبعدها، وتشخيص نواحي سوء الأداء التي أدت إلى اندلاعها كي يمكن معالجتها في إطار نسق من الأولويات.

يحتاج الأمر إلى درجة من الواقعية في النظر إلى المحددات والإمكانات وعدم اللجوء إلى اتخاذ قرارات تسكينية من أجل تحقيق مكاسب سياسية سريعة، بل العمل في إطار المسؤولية الاجتماعية؛ إذ إن القرارات المتسرة يمكن، كما أسلفنا، أن تنعكس سلباً على الأداء الاقتصادي في المدين المتوسط والبعيد، كما يمكن أن تكون تكاليفها الاجتماعية وتبعاتها باهظة وعصية على العلاج في غالب الأحوال، وكما نلاحظ ذلك حالياً.

بدائل التنمية في إطار اقتصاديات الشأن الإنساني والمواطنة

تحتاج عملية بلورة البدائل في هذا الإطار إلى قدر عالٍ من الاجتهاد النظري وإثارة الأسئلة كي يساعدنا في بلورة الفرضيات وصوغها بشأن البدائل التنموية الممكنة خارج السوق وداخلها، ووفق مسلّمة أساسية تقر بأن التحولات المجتمعية في إثر الثورات لا تعني إعادة إنتاج النموذج الموروث للعيش المشترك بتوازناته المخلة ولكن التأسيس لحقيقة اجتماعية جديدة تقف على أرضية مختلفة.

من الأسئلة التي نطرحها ما يلي: هل كسر حواجز الإقصاء الاجتماعي، وتشكّل حوكمة بديلة قائمة على أساس مشاركة الشرائح الاجتماعية الفقيرة والجهات الجغرافية المحرومة بصورة مباشرة ودخولها في حوار مع القوى الفاعلة المختلفة قادران على توليد عقد اجتماعي جديد يرسّي قواعد مغايرة للتشكل الداخلي للمجتمع، ويعمل على إعادة هيكلة معنى المواطنة وشروطها (حقوقها والتزاماتها عند الممارسة) وتحديد قواعد المشاركة السياسية وعلاقات القوة وتوزيع الموارد المادية والأدوار الاجتماعية، ومنح مؤسسات الدولة القوة كي تضبط قواعد العقد الاجتماعي الجديد والسهر على حمايتها؟ وهل يستطيع ذلك الواقع الجديد توفير البيئة التمكينية لتطوير القدرات وتعزيز الحريات الفردية لدى المواطن العادي؟

من الأسئلة كذلك: هل في استطاعة تنمية قائمة على تحفيز القدرات الجماعية والعمل الجماعي ومعتمدة على القيم المحلية وإمكانات التعاضد والممارسات القائمة على الثقة والهوية المشتركة أن تعمل على النهوض بالإمكان التنموي للشرائح الاجتماعية والجهات المحرومة، وتطوير قدرات التنظيم الذاتي والاعتماد على

النفس، وزيادة مستويات الوعي بالظواهر والتحكم فيها، وإحداث توازن جديد لدى المواطن في الجانبين المادي والمعنوي، وتحقيق درجة أفضل من الرضا عن الحياة ومن العيش الكريم وتعزيز مكانة رأيه وصوته كقوة قصدية وفاعلة وكقدرات وخيارات تساهم في عملية التحول المجتمعي المنتظرة؟

بالمنظور العملي، كيف يمكن مؤسسات الدولة والحركات الاجتماعية أن تتبنى سياسات بديلة تهدف إلى استثمار التوازن الجديد وما نتج من إعادة توزيع القوة والقدرات الجماعية والاستطاعة الاجتماعية لابتكار وإرساء أنماط اقتصادية جديدة تعمل على تعظيم العوائد الإيجابية المتوقعة؟

نحاول في ما تبقى من الدراسة أن نجيب عن تلك الأسئلة بشكل إجرائي وعملي، وأن نوفر فرصة لاختبار ما يمكن أن يحدث من خلال تصور نمط اقتصادي بديل يعتمد نظم حوكمة تستند إلى مشاركة المواطنين، وبالذات الفئات التي تعرضت على مدى عقود متتالية للإقصاء الاجتماعي في عملية صنع القرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، وفي مؤسسات الحكم وآلياته من خلال الديمقراطية التشاركية.

من منظور الفرص التاريخية وتوخي الحس التاريخي عند طرحنا للبدايل، لا بد أن نفهم أن واقع الدولة، أي دولة، في المقطع التاريخي الحالي قد جعل منها صغيرة للإجابة عن الأسئلة الكبيرة، وأن نسلّم بأن حجم «السياسة» أصبح أوسع من ذي قبل نتيجة قنوات المشاركة السياسية الموازية والضغوط التي بدأت تحدثها «الديمقراطية الضاغطة من أسفل». ولا نملك إذ ذاك إلا أن نأخذ في توقعاتنا للسياسات البديلة حقيقة أن الأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية المبنية على الحكومات التمثيلية المقتصرة على الإدارة البيروقراطية والفنية أصبحت غير كافية لتحقيق المثل المركزية للديمقراطية السياسية.

من جانب آخر، وعلى الرغم من دور الدولة المركزي الذي نشدد عليه، لم يعد في إمكان هذه الدولة تسهيل المشاركة السياسية الفاعلة للمواطن وتنظيماته، واستيعاب قنواته التعبيرية الجديدة وقوة حضوره في الفضاء العام. بل لم تعد الدولة تملك بشكلها التقليدي وبمواردها المحدودة القدرة على أن تحقق بمفردها الإجماع السياسي من خلال الحوار وتطوير وتنفيذ السياسات العامة التي يمكن أن يقوم على أساس منها اقتصاد ذو إنتاجية عالية وقادر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية للجميع، من خلال التوزيع العادل للثروات واستدامتها للأجيال التالية.

الأهم من ذلك هو أنه لا بد من الإقرار في رسمنا للبدايل بأن المقطع التاريخي الحالي الذي نمر به، وبالأخص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، قد شهد خلال العقود الثلاثة الماضية تراجعاً في قناعات وتطبيقات سياسات التنمية القائمة على الاحتكام إلى السوق وعلى عودة قوية لاقتصاديات التنمية، والبحث عن بدائل؛ إذ كما يذكر جوزف ستيجليتز، أحد كبار المنشقين عن الليبرالية الجديدة، يتطلب النجاح في تحقيق التنمية وتجاوز عثرات التطبيق السابقة التفكير في نمط اقتصادي جديد متوازن وتعددي يقف على ثلاثة أعمدة؛ فبالإضافة إلى السوق والقطاع الخاص الذي اعتدنا التركيز عليه، هنالك الدولة والقطاع العام، إضافة إلى الاقتصاد التعاوني والتعاضدي، وهما نمطان مهمّان عملت الليبرالية الجديدة على إغفال التعامل معها، وأن على التعددية أن تأخذ مكانها في رسم السياسات البديلة، وأن تتم دراسة الخيارات المختلفة للفعل الجماعي المبني على تطوير القدرات⁽³³⁾. تلك مسلمات جديدة أخذتها دراستنا هذه بعين الاعتبار.

(33) Joseph Stiglitz, Paper Presented at: Opening Session of the 27th International Congress of CIRIEC, Sevilla, Spain, 22-24 September 2008.

من الناحية المنهجية، لا بد أن نشير إلى الفرضيات التالية التي تقوم عليها مقاربتنا لتطوير بدائل السياسات الإنمائية بعد الثورات، في إطار اقتصاد الشأن الإنساني وتطوير القدرات من خلال العمل الجماعي والديمقراطية التشاركية وخيارات التعاضد:

الفرضية الأولى: في أعقاب الثورات، لا بد لمعنى «التنمية حرة» من أن يصبح أمراً واقعاً لأي سياسات بديلة نفكر في طرحها، وأن ننظر إلى المواطنة وحقوق الانسان كـ«ممارسة» لا كـ«خيار» فحسب. وبسبب حالة الإقصاء الاجتماعي الموروثة لشرائح اجتماعية عريضة ومناطق جغرافية محرومة تقطنها غالبية السكان، من الواجب التركيز على كيفية الحد من حجم اللامساواة المبنية على السوق وعلى توازنات القوة في إطاره، وعلى التوزيع غير العادل للاستطاعة الاجتماعية بين الفئات والشرائح المختلفة حيث لا تعود لتحط بأجمعها من قيمة «التنمية حرة» المكتسبة؛ إذ إن مركزية القوة السائدة وأشكالها الرمزية والثقافية المساندة وتدبيرها وترتيباتها المؤسسية هي التي تضفي الشرعية على حق النفاذ إلى الموارد الحياتية، وتحتم القواعد التي يجب أن تسود والمصالح التي يجري على أساسها منها تحديد الاحقيات والخيارات. وتلك بأجمعها صور واضحة لمعنى «اللاحرية في التنمية».

من هنا، فإن أهمية التعبئة للفعل الجماعي من أجل إعادة البناء المؤسسي الذي يضمن تفعيل مبدأ «التنمية حرة» وتسهيل عمل القدرات الجماعية للفئات الفقيرة والجهات المحرومة في إثر الثورات هي بقدر أهمية توسيع الحرية عن طريق الديمقراطية التمثيلية، ولا يمكن أن تقل عنها؛ فمن دون وجود مثل هذه التعبئة الاجتماعية سوف لن تتعدى مسائل الحرية الفردية والانتخابات التمثيلية كونها ديمقراطية شكلية تكرر واقع اللامساواة والفقير.

إن الفقر في اقتصاديات الشأن الإنساني، وكما نراه، هو بمثابة عجز مجتمعي (Societal Deficit)، ولا يمكن التغلب على ذلك العجز إلا من خلال زيادة رصيد القدرات الجماعية والاستطاعة الاجتماعية للشرائح والمناطق المحرومة، وذلك لتطوير حس الأحقية لتوسيع الخيارات من أجل النفاذ إلى الموارد المطلوبة ومن ثم ترجمتها إلى فعل لضمان الأحقيات، وهو ما يعمل على تبديل دينامية القوة بين تلك الشرائح والمناطق وبينها وبين الفواعل الاجتماعية الأخرى داخل السوق وخارجه، أي في إطار الدولة. ويرتبط ذلك بعد الثورات بطبيعة توازنات القوة الهيكلية الموروثة، وبطبيعة التفاعل بين جملة التدابير والترتيبات التي تشرع لأحققيات النفاذ إلى الموارد وملكيته، وبالتفاعلات السياسية التي تحدث في أثناء صراع تلك الأحقيات وإعادة توزيع القوة؛ فمن خلالها تتمكن الفئات الاجتماعية، التي كانت قد تعرضت للإقصاء الاجتماعي والحرمان في عصر الاستبداد، أن تنتج مدرقاتها لمصالحها وأحقياتها وقدراتها التنظيمية، وأن تكتشف الفضاءات العديدة للمناورة داخل العلاقات الاجتماعية القائمة، وتحدد كذلك معقولية الأفعال الممكنة التي تضمن لهم أحقياتهم ومدى فاعليتها.

الأحققيات هي منظور حقوقي يتلاشى تدريجياً ويتأكل لدى الفئات المحرومة نتيجة استراتيجيات البقاء والتشبث بالعيش والتي تقترن عادة بقناعات القدرية. ولا يمكن استعادة الوعي بالأحققيات إلا من خلال مدخل التنظم والقدرات الجماعية والعمل الجماعي.

بناء عليه، تفترض الممارسة الديمقراطية للتنظم الاجتماعي من منظور اقتصاد الشأن الإنساني أن الفرد من تلك الفئات يبدأ استعادة وعيه عندما يُستدعى للمساهمة في صنع القرار (الاقتصادي) وتبادل الأفكار

ومناقشتها، ويشعر تدريجياً في فهم حاجاته في إطار حاجات الآخرين في مجتمعه المحلي، ويتجاوز التركيز على فضائه الخاص (الفضاء الأسري والشأن الخاص) ليدخل في «الفضاء العام والشأن العام»، وتتطور لديه قدرات معرفة موقعه في إطار الجماعة ومناقشة القضايا الاجتماعية التي تهم المجتمع ككل. بتعبير آخر، في استطاعة الشرائح الاجتماعية المختلفة، والفقيرة من بينها، ونتيجة ممارسة الديمقراطية المباشرة، تشكيل وعي جماعي وهويات جماعية تتحول بسبب التفاعل والتعبئة إلى قدرات جماعية تشكل قوة ضغط باتجاه تحديد أولويات ونوعية السياسات التي على الحكومات الوطنية والمحلية تنفيذها. وهذا بدوره، وكنتيجة لعملية التشبيك وقنوات التواصل المتعاضدة، يخلق فائضاً للاستطاعة الاجتماعية لدى تلك الشرائح، ومن ثم يحقق تراكمًا يضاف إلى حجم رصيد رأس المال الاجتماعي القائم عشية الثورات وطبيعة التشبيكات المؤسسية في الاقتصاد والمجتمع، وبحيث يمكن استشاره بمعية رؤوس الأموال التقليدية الأخرى لتعظيم العوائد المجتمعية. كما أنه يعمل على زيادة الطلب على حيازة القوة من قبل المجتمع المدني لإحداث توازن مع الطرفين الآخرين من القوى الفاعلة (الدولة والقطاع الخاص) في التشبيك المؤسسي. ويفترض ذلك أن يجري في إطار دائرة الإقصاء الاجتماعي، نتيجة ممارسات الديمقراطية المباشرة والتضمين وتوسع التشبيك الاجتماعي التي يوفرها مناخ ما بعد الثورات، تحوّل الفرد من «موضوع» إلى «ذات قصدية وفاعلة»، وبوعي نقدي يساهم في إحداث التغييرات المجتمعية.

الفرضية الثانية: إن إدخال رأس المال الاجتماعي في تصوراتنا للسياسات الإنمائية البديلة وطبيعة التشبيكات القائمة في المجتمع وأشكال تطورها بعد الثورات تساعدنا في نقل التحليل من النفعية وعقلانية السلوك الفردي إلى أنماط العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين والوحدات الاجتماعية والمؤسسات، وبحيث تتمكن من أن تربط بين المستوى الكلي (مستوى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والبيئية المتعلقة بالمحيط السائد التي تساعد أو تعيق الانضواء الاجتماعي والمشاركة المدنية والسياسية، والتحقق من العمليات التي تحدد القيم الجديدة وتشكل القدرات الجماعية) «طبيعة الحكومات، التشريعات، الأسواق، الفواعل التنموية، البيئة المؤسسية والثقافية...»، والمستوى الوسطي (بمعنى القيمة الأداتية لرأس المال الاجتماعي المتمثلة في البيئة الهيكلية التمكينية للتأزر، وطبيعة التفاعلات بين التشبيكات الاجتماعية وداخلها، والإمكان القائم في تلك الشبكات لإنتاج الموارد كالمعلومات وأشكال الدعم)، والمستوى الجزئي (المستوى الإدراكي، بمعنى القيم المشتركة والاتجاهات ومستويات الثقة التي تنشأ من خلال العمل الجماعي وتطوير القدرات الجماعية، إضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع الأفراد على التأزر والتعاضد والانضمام إلى صيغ التنظيمات الاجتماعية، والانخراط في هويات جماعية وقيم مشتركة وواجبات مدنية، وبالتالي إمكانات العمل الجماعي واستراتيجياته، والتشبيك والروابط في تقوية القدرات الجماعية وفي تطوير القدرات والحريات الفردية وفرص تحقيق الذات).

إذا سلّمنا بأن بناء الهياكل والمؤسسات على المستويين الكلي والوسطي هما شرطان أساسيان لتعظيم عوائد رأس المال الاجتماعي، فإن ذلك لا يتحقق إذا ما كان يفتقر إلى أساس فاعل ومستقر على المستوى الجزئي. ولا شك في أن التعمق في دراسة تلك المستويات الثلاثة يساعدنا في إعادة الاعتبار إلى مكانة القدرات الجماعية في التحليل الاقتصادي⁽³⁴⁾. وإذا أردنا أن نوفر إجابة شافية بشأن الأداء الاقتصادي والسياسي

(34) Irene van Staveren and Peter Knorringa, «Unpacking Social Capital in Economic Development: How Social Relations Matter,» *Review of Social Economy*, vol. 65, no. 1 (2007), p. 113.

الكلي في أعقاب الثورات، فإن مقارنة رأس المال الاجتماعي، بمعنى رصيد الاستطاعة الاجتماعية والقدرات الجماعية للفئات المختلفة وطبيعة تشابكاتها، تساعدنا في توسيع دائرة المتغيرات والعوامل وإنشاء مرجعية سببية أكثر ثراء بين تلك المتغيرات.

من منظور الاستطاعة والقدرات، يمكننا أن ننظر إلى رأس المال الاجتماعي كأصل إنتاجي يشتق فائضه (أو عجزه) من البنية الاجتماعية التي تسهل أو تعيق نشوء التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنهض بالتشبيك وثقافة الثقة والإنتاجية بين الجماعات والفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية المختلفة على المستوى الوطني ككل.

من هنا يصبح في إمكاننا استنتاج أن رأس المال الاجتماعي وشبكاته الاجتماعية هما بمثابة الإنتاجية الكلية للقدرات الفردية، وهما البيئة التمكينية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وعندما يصبح الكل أكبر من مجموع الأجزاء. إلا أننا لا نحسب ذلك عاملاً متبقياً (Residual) بل نعامله كأصل يشابه بقية الأصول، وله قياساته الخاصة. ويساندنا في استنتاجاتنا كثير من البحوث الميدانية التي أثبتت أن رأس المال الاجتماعي يكون أقل فاعلية في حالات التسلط واللامساواة، ويزداد مردوده في التحول نحو الديمقراطية^(٣٥)، كما أن إنتاجيته تتعزز إذا ما كان مدعوماً بمنظومة قيمية ثقافية أو دينية تنتصر للجماعية (Collectivness) في عمليات التشبيك وتعزيز قيمة العمل، كما هو الأمر في بلدان آسيا الشرقية، ويمكن تأكيد أن ذلك موروث كامن في عمق الثقافة العربية الإسلامية يمكن إحياءه وتوظيفه.

الفرضية الثالثة: لا يمكن أن نجرد فضاء القدرات ونفصله عن فضاء الأنماط التوزيعية في المجتمع؛ ففي إطار الأخير، يصبح الفقر نسبياً في حين يأخذ شكله المطلق عند الاكتفاء بربطه بالحريات الفردية. وهذا يحتم علينا عند رسم بدائل السياسات ألا نتغاضى عن مسألة الحرمان النسبي، وأن ندرك أن النظام الاقتصادي الذي ورثته الثورات يحمل في طياته آليات الإقصاء الاجتماعي، ويعامل بعض الفاعلين والمشاركين فيه (اجتماعياً وجغرافياً) بطريقة تؤثر نسبياً في قدراتهم وحرياتهم وخياراتهم.

بناء عليه، فإن بدائل السياسات الصديقة للفقراء يجب أن تتحقق أولاً من طبيعة محركات اللامساواة والفقر، وأن توظف القدرات الجماعية للتمكن من إرساء قواعد لنظام اقتصادي أكثر توازناً أفقياً ورأسياً، وبحيث ينجز مهمات الاستدامة الاجتماعية والتضمينية.

بتعبير أدق، عندما نقارب مسألة الحد من الفقر من منظور اقتصاديات الشأن الإنساني والديمقراطية التشاركية، فإننا لا ننظر إليه كعائد مادي يتوجب تغيير مدخلاته فحسب، بل ننظر إليه كذلك كعملية دينامية ذات علاقة بسوء توزيع القوة الموروثة التي تسببت في سوء توزيع القدرات والأحققيات، الأمر الذي يستوجب التصحيح بين الخيارات والمحددات.

والقوة، كما نفهمها بعد الثورات، هي مفهوم ديمقراطي يأخذ بالمشاركة كحق، وأن الصراع حول إعادة توازنها في إطار تقليل مساحة الإقصاء الاجتماعي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة، منها الصراع حول الأدوار والصراع حول الغايات والصراع حول العوائد.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

في بُعد آخر، تفترض مقاربتنا في النظر إلى التحرر من الفقر كعائد والتحرر من الفقر كعملية أن الثاني يمكن أن يتغاضى عن الأول، بمعنى أن الوعي بأسباب الفقر وعلاقاته قد يدفع المواطن الفقير إلى تحويل مخزون القهر والخنوع لديه إلى مخزون غضب وتمرد ورفض عقلائي يؤدي به إلى أن ينضوي إلى إطار هويات جماعية وفعل جماعي لإحداث التغيير، سواء أكان تحرراً وطنياً أم نضالاً نقابياً، أم عملاً جماعياً تعاضدياً محلياً... إلخ.

لا شك في أن تصورنا المفهومي هذا لمعنى القدرات، بشقيها الفردي والجماعي، يختلف نوعاً ما عن مفهوم القدرات بشكلها المطلق المتداول والذي يربطها بالحرية لا بالتضامن، وأن الأولوية عندها هي للحرية الفردية لا للجماعية والتعاضد الاجتماعي، أو بتعبير آخر الحرية للاختيار لا الحرية للانتهاج، وهذا في نظرنا تقسيم وهمي، فالفرد، وفق التسلسل الهرمي للحاجات، لا يمكن أن يعيش بلا انتهاج، بل إن بعض التقسيمات السيكلوجية (تقسيم عالم النفس ماسلو (Maslow)) يضع الحاجة إلى الانتهاج لدى الإنسان مباشرة بعد إشباع الحاجات البيولوجية في الغذاء والتكاثر.

من جانب آخر، وبالمعنى الاقتصادي، لا يمكن للإنسان إلا أن يكون داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج في المجتمع، فهذه العلاقات هي التي تحدد فرصه الحياتية أو تفتحها، وإن القدرات الجماعية والتعاضد الاجتماعي بعد الثورات هما الجديران بتعديل تلك العلاقات.

في نظرنا، إن مقارنة القدرات الفردية بالشكل المتداول والسائد لمعنى «التنمية حرية فردية» لا يمكن أن ترقى إلى مستوى نظرية للعدالة الاجتماعية أو التوزيعية، فهي تنظر حصرياً إلى المساواة في الفرص والمساواة في الاختيار، ولكن في حالة الثورات، هنالك حاجة إلى المساواة في العوائد (كواقع جديد وكممارسة) أكثر أهمية من المساواة في الفرص (كإمكان). بتعبير آخر، إن الحرية في هذه الحالة هي مصطلح بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد، وهي رأس مال ذو عوائد اجتماعية وعوائد فردية بحيث إن الفائض في الأولى هو الذي يتفادى العجز في الثانية. والحرية كذلك مفهوم يتعلق بجانبين مترابطين، أحدهما يتعلق بالفرص التي يفرضها توازن القوى في المجتمع (القدرات الجماعية والفردية) وثانيهما يتعلق بالعمليات التي تنشأ عن ذلك التوازن (الاستطاعة الاجتماعية جماعياً وفردياً)، ولا يمكننا في أي حال تأكيد الطرف الأول وإغفال الطرف الثاني، فكلاهما من المكونات الرئيسية لرأس المال الاجتماعي.

في مراجعة التاريخ لتطور دولة الرفاه التي هي في الواقع النموذج والإطار المعياري لنظرية «التنمية حرية»، كما يدعو لها أمارتيا سن وآخرون، نجد أن المعادلة التي ننظر إليها أعلاه كانت في صلب عمليات التحول التاريخي، وأن مثل هذا النموذج المتطور للدولة، الذي شهدت ولادته العقود الأولى من القرن العشرين في أوروبا الغربية وشمال أميركا، لم تنشئه القدرات والحرية الفردية، ولم ينبع من فراغ مجرد ومن عالم طوباوي قررت فيه الشعوب على حين غرة أن تعهد بمسؤوليات إلى المؤسسات العامة كي تنهض ببرامج الرفاه الاجتماعي، بل أنتجته وفرضته القدرات الجماعية والاستطاعة الاجتماعية للحركات العمالية والحركات النسوية كحوامل للتغيير في القيم.

باختصار، ما نود الخروج به واستنتاجه من كل ما مر، هو أن المزيد من القدرات الجماعية في تشكل المجتمعات وتطورها هو الذي يؤدي إلى المزيد من الحريات الجماعية، وذلك بدوره يولّد عملية فائض

طاقة مجتمعية تعمل كمحركات للحريات والقدرات الفردية التي تبقى في نظرنا هي الغاية الأساسية، إذ لا حد للحرية إلا لحماية الحرية.

إن الإضافة المعرفية في تأكيدنا القدرات الجماعية، جنباً إلى جنب مع القدرات الفردية في معنى «التنمية حرة»، نابعة من تحسنا لمهّمات التحول المجتمعي في أعقاب الثورات العربية وضرورة تحسين وضع قدرات الفئات المقصاة اجتماعياً (مادياً ومعنوياً) من خلال الفعل الجماعي البديل لتحقيق الاستدامة الاجتماعية (إنجاز أعلى قدر ممكن من التوزيع العادل للقوة والثروة للجيل الحالي ومن الادخار المجتمعي للأجيال القادمة). ويعني هذا إمكانية رفع سقف الخيارات وفضاءها، والحد من التشوّهات في الأحقيات⁽³⁶⁾. بتعبير أدق، إن الطرح السائد لمقاربة «التنمية حرة» وتأكيدا الحرية الفردية وحرية الاختيار والقدرات الفردية يحتاج بالشكل الذي نراه في حالة المجتمعات قيد التحول، كمجتمعات الثورات العربية، إلى مراجعة وإعادة نظر، فهي ليست بالمشروع التلقائي بل مشروع صراعي.

علينا أن نبحث في كيفية تشكّل الحريات والقدرات الفردية من خلال حيّز القدرات العامة عشية الثورات، وتحليل ديناميات القيم للجماعات المختلفة التي تملك إمكانية فرض القيم، وتقدير درجة الاستطاعة الاجتماعية والقدرات الجماعية لكل جماعة داخل دائرة الاقصاء الاجتماعي وخارجها، وكذلك في إطار التنظيمات المهنية والحركات الاجتماعية، وبالنتيجة طبيعة صراع القوة وما يتأتى عنه وحجم تأثيره.

في ضوء ذلك الجرد، يجري تطوير وتعبئة الشبكات الاجتماعية وهيكل الدعم الاجتماعي والجماعات والروابط المحلية، وإيجاد علاقات عضوية بين المؤسسات النظامية للدولة وبين الجماعات المحلية وأنماطها الناشئة، ودعم مساهمة الحركات الاجتماعية والمشاركة المدنية وتطوير النفاذ إلى المعلومات.

كل ذلك يمكن أن يعمل على النهوض بالسياسات التنموية البديلة الصدوقة للفقراء والقائمة على العمل الجماعي. كما يمكن أن يؤدي إلى تطوير القدرات الجماعية للفئات وللمناطق المحرومة، والنهوض بإمكانات التنمية فيها عن طريق اقتراح أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك تستفيد من منظومة القيم المحلية القائمة على التضامن، وإعطاء قيمة للتعاقد بدلاً من التنافس؛ إذ إن في إمكان الدولة بعد الثورات أن تضمن مكاناً لكل من التنافس والتعاقد من خلال التوسيع الجماعي للنفاذ إلى السوق والتوسيع الجماعي للنفاذ إلى دائرة صنع القرار.

عندي كذلك أن منظوري الحرية الفردية والانتماء والانضواء في العمل الجماعي في أعقاب الثورات يجعلان من الأخير عملية تعليمية للفرد عند الممارسة، ويكون لهما أدوار أداتية كثيرة في بناء وتطوير قدرات هذا الفرد وتحقيق توازنه الذاتي، ومن بينها يمكن أن يكون: (١) الدور الأداتي الوظيفي، وهو رديف للأداتية المادية، بمعنى التمكّن من الفرص الاقتصادية وتحسين الدخل، وهناك كذلك، (٢) الأداتية الاجتماعية التي لها علاقة بتعزيز الدور الاجتماعي للفرد، إذ إن الارتفاع بالمستوى الإدراكي والتبصري الذي يولده حس الانتماء والمشاركة يساعد الفرد على المساهمة النشيطة في الحياة العامة وفي حوارات الفضاء العام، والنقاشات بشأن القضايا السياسية والاجتماعية كما أسلفنا. إضافة إلى ذلك، هناك (٣) الأداتية العملية

(36) Hartley Dean, «Critiquing Capabilities: The Distractions of a Beguiling Concept», *Critical Social Policy*, vol. 29, no. 2 (2009), pp. 5-6.

عن طريق تطوير قدرات أفضل للتواصل وتوسيع الآفاق ورؤية العالم. وأخيرًا هناك (٤) الدور التمكيني والتوزيعي، بمعنى تصعيد مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الفئات الفقيرة والمحرومة والمقصاة اجتماعيًا لتنظيم نفسها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

إننا لا نفترض بطبيعة الحال أن هذه التحولات الجذرية ستحدث لدى الفئات المحرومة بين عشية وضحاها؛ فتنمية القدرات الفردية والجماعية في أعقاب التحولات السياسية هي، مثل المعرفة المدنية والقيم الديمقراطية والمهارات السياسية (بالمعنى الواسع للكلمة)، سيرورة بعيدة المدى وتراكمية بطبيعتها، ولكن في قناعتنا أن ممارسات العمل الجماعي والديمقراطية التشاركية، كعملية تعليمية لبناء القدرات الذاتية والجماعية، لها في الإطار النسبي ميزتها الخاصة التي تسرع من إحداث التحولات لدى الفرد والجماعة، مقارنة بقنوات التعلم النظامية التقليدية، كالمدراس أو أنظمة وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي. والحجة التي نقدمها في هذا الصدد هي أن التعلم الحقيقي (Authentic Learning) (في تفريقه عن الحفظ والتلقين) يحدث عندما يكون الفرد ممارسًا في تعلمه مهّمات تعكس واقعه المعيش. بناء عليه، فإن محتوى المعرفة والقدرات التي تتطور من خلالها (فرديًا وجماعيًا) تتحتم بالطلب النهائي للعالم الحقيقي وللسياق المحدد الذي يتفاعل في داخله الأفراد^(٣٧)، وينتج بذلك ما يمكن أن نسميه «المعرفة الفاعلة»، وبحيث يتجاوز الفرد الاكتفاء بحياسة المعرفة وخزنها إلى استخدامها في تطوير قدرات التحليل والتفسير والاختيار.

في الجملة، أود الخروج من هذه الفرضيات بأن اقتران الحرية الفردية بالانتماء وتلازم القدرات الفردية بالقدرات العامة يعينان - عندما يتعلق الأمر باختيار السياسات الصديقة للفقراء على هذا المستوى - أن اقتصاديات الشأن الإنساني في أعقاب الثورات هي بالذات اقتصاديات القدرات الجماعية واقتصاديات التعاضد الاجتماعي، أو بتعبير أدق إن حل مسألة الفقر بالأساس هو حل جماعي يتطلب التفكير في اقتصاد يتجاوز النفعية الفردية إلى نفع العموم.

طبعًا إن مثل هذه الاجتهادات النظرية التي نطرحها جديدة بأن توّطر لسياسات بديلة تقطع مع الصياغات التقليدية للسياسات العامة التي تضعها عادة إدارات حكومية، وتصوغ وتنفذ برامجها بشكل انفرادي من خلال التخطيط المفروض من أعلى.

وكما سبق القول، فإن مثل هذه البدائل وغيرها لا يمكن لها أن تستقيم في ظل التحولات السياسية الجارية إلا من خلال إعادة مأسسة صنع القرار بحيث يضم الحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ويزيد من حجم الاستطاعة الاجتماعية التي تطالب بالديمقراطية التشاركية. وأمام الحالة المتفاقمة لمحدودية الموارد وتقلصها في أثر الثورات، لا مخرج لذلك إلا من خلال تطوير رصيد رأس المال الاجتماعي والأخذ برهانين: أولهما توسيع دائرة صنع القرار، وثانيهما توسيع دائرة النفاذ للسوق، أو بالأحرى ديمقراطية عملية الحوكمة والتسيير التشاركي من جانب، وديمقراطية الاقتصاد من جانب آخر.

يبقى الاقتصاد التعاضدي هو البديل الإبداعي والعملية الأفضل والأساس الذي يمكن أن تقوم عليه الاقتصادات كلها عندما يتعلق الأمر بالسياسات الصديقة للفقراء؛ فهناك الإنتاج والاستهلاك والتبادل،

(37) Pedro Flores-Crespo, «Situating Education in the Human Capabilities Approach», pp. 6-8, Paper Presented at: Fourth Conference on the Capability Approach: Enhancing Human Security, University of Pavia, Italy, 5-7 September 2004.

وهي بأجمعها أنشطة مجتمعية، ولا يمكن لحكومات ما بعد الثورات التنازل عنها؛ ففي إطار السياسات البديلة يجب أن يتأكد صانعو القرار الجدد من تضمين القيمة الأخلاقية للمواطنة والديمقراطية، وهذه القيم في نظرنا تشكل عناصر الاستجابة الحقيقية للثورات التي قام بها الشباب العربي وتبعته الشرائح المهمشة للانتفاض ضد التهميش والإقصاء الاجتماعي.

عملياً، يمكن تلك القيم كلها أن تجد طريقها في اقتصاديات الشأن الإنساني - بالمعنى التعاضدي - الذي يمتلك القدرة الحقيقية على تصميم بيئة تمكينية للسياسات العامة تعين الحكومات على الخروج من المأزق التنموي الخانق الذي تعيش في داخله. ويتطلب الأمر منها في هذا الشأن العمل على مفصلة الأنشطة والعلاقات الاقتصادية في مجتمعاتها التي تمر بمرحلة انتقالية صعبة، وتشخيص واختيار أنواع الأشكال والأنماط للتنظيم الاقتصادي - الاجتماعي الذي يحمل صفة التعاضد، كواقع أو كإمكان في كل فضاء من تلك الفضاءات. بتعبير أدق، على الحكومات أن تتعرف عن قرب أين يمكن واقعياً أن يتم، في ظل هذا الاقتصاد البديل (المتشعب الفضاءات بطبعه)، حشد القدرات الجماعية وتعزيز تضامن الفئات المقصاة اجتماعياً، ويمكن تفعيل أنشطة وعلاقات فيها قيم تجسد العمل الجماعي والتعاضد والإنصاف الاجتماعي، وما هو نوع العلاقات الاقتصادية التي يمكن تطويرها وتوطيدها بحيث تعمق تلك القيم وتحولها إلى خصائص فائض قيمة مجتمعية.

لا شك في أن مثل هذا التحقق الميداني لا يمكن أن تقوم به الحكومات بمفردها، إذ إن للحركات الاجتماعية موقعها الفاعل في ذلك، إضافة إلى دور الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يمكن أن يساهموا في تطوير أطر مفاهيمية ونماذج للاقتصاد البديل، قائمة على مراقبة أسس العملية الاقتصادية في الإنتاج والتبادل والتحويلات والاستهلاك والقيم الاستعمالية، وفي أنماط توظيف الفوائض، وأخيراً في طبيعة الحوكمة الاقتصادية المطلوبة، وذلك من أجل توفير تصورات عملية وقابلة لتطبيق الاقتصاد التعاضدي البديل، الذي هو - في نظري - بمثابة ديمقراطية الاقتصاد وإعطائه الطابع المدني في أعقاب الثورات.

بقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج، فإن في إمكان ذلك الجهد الحكومي / المدني أن يشخص كيف يمكن للسلع والخدمات أن تُنتج مؤسسياً بشكل يعكس التعاون والتعاضد. وهنا نستطيع أن نحدد جملة هياكل إنتاجية ومهنية، كقنابات العمال التي تنشط في تونس، على سبيل المثال، بشكل فاعل ومستقل ومؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية، أو صيغ العمل الذاتي، أو من خلال تنظيم القطاع الاقتصادي غير المنظم، أو المنشآت غير المتوخية للربح، أو تعاونيات المجتمعات العشوائية، أو أشكال الإنتاج الأسري، وأخيراً في إطار الجماعات المحلية (المدن والقرى). وفي الإمكان كذلك تدارس واختبار إعادة هيكلة وتحويل المنشآت والمؤسسات الإنتاجية المألوفة إلى مؤسسات شراكة بدلاً من خصصتها، كالمنشآت التابعة للقطاع العام أو للبلديات في إطار الديمقراطية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى التحويلات والتبادل، فهناك حاجة إلى معرفة كيف أن السلع والخدمات يمكن أن تمر من الإنتاج إلى الاستهلاك بطريقة تساعد على تفعيل القيم التعاضدية. ويمكن بهذا الصدد الاستفادة من صيغ عديدة، من بينها تجارب اعتماد شبكات المقايضة أو التوزيع، أو من خلال قنوات التجارة المنصفة (Fair Trade) التي توفر شروطاً أفضل للمنتجين الصغار أو للأسواق التعاضدية، أو من خلال استخدام

التدرج السعري، مثلما يحدث حالياً في كثير من بلدان أميركا اللاتينية، وذلك باستخدام عملات محلية موازية للعملة الرسمية الوطنية^(٣٨). أما التحويلات، ففي إمكانها هي الأخرى أن تتحرك باتجاه واحد كالضرائب التصاعدية أو القائمة على إعادة التوزيع.

في ما يختص بالاستهلاك، فالأسئلة التي يمكن طرحها حول شكل المؤسسات البديلة التي يمكن أن تأخذ مبدأ التعاضد، وهي متشعبة وعديدة بطبيعتها، هي: كيف لتلك المؤسسات أن تضمن للمستهلكين أو المتفاعلين من الخدمات في المجتمعات المحلية وللتنظيمات المناصرة في إطار المجتمع المدني أن يتمكنوا من تنظيم أنفسهم؟ وأفضل طريق لذلك - في نظرنا - هو المؤسسات الوليدة للمشاركة الديمقراطية عقب الثورات التي يمكن أن نعمل على توطيدها ونوفر لها سبل عملها ونورد من خلالها البدائل للعمل الجماعي التعاضدي. ومن بين ذلك، اعتماد نمط التخطيط المحلي القائم على التشارك والتشاطر في الانتفاع بالموارد الجماعية، كالأصول المالية والمادية التي تديرها الجماعة المحلية، واعتماد أسلوب برمجة الموازنة العامة المحلية بشكل جماعي من جانب ممثلين عن جميع الشرائح والقوى الفاعلة في المجتمع المحلي. ويمكن أن يشمل ذلك طيفاً واسعاً من التنظيمات، كالحركات الاجتماعية ومثلي الفئات الفقيرة، إضافة إلى المجالس الجهوية/ الإقليمية ومجالس المحافظات/ الولايات والبلديات الإدارية والتنموية المنتخبة ومجالس الأحياء، إضافة إلى التعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات المساكن والجمعيات الزراعية^(٣٩).

أما ما يختص بجانب الطلب، فإن التحقق بالدرجة الأساسية هو: كيف يمكن تنظيم الأسواق بشكل يضمن قدرًا عاليًا من المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية، وبحيث تعزز جوانب التعاضد؟ وهنا يصبح في الإمكان تشخيص كثير من أشكال الاستهلاك التي يمكن تأطيرها قيمياً، وذلك عن طريق ممارسات السوق المحلية التي تستند إلى تطبيقات نماذج «التجارة المنصفة» والمسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة^(٤٠).

وعند التطرق إلى مسائل توظيف الفائض الناتج من الدورة الاقتصادية والأساليب والنماذج البديلة المطلوبة لذلك، يصبح من الواجب وضع تصورات عن كيفية إعادة تدوير الفائض واستثماره واستخدامه بطرق توضح قيمة التعاضد، أو بالأحرى كيف للفائض أن يعاد ضخه لتنشيط الدورة الاقتصادية بطريقة تدعم المبادرات الأخرى القائمة على الاقتصاد التعاضدي والتمويلي، كالاتئان التعاوني والصناديق التعاونية للإقراض والادخار التناوبي وبنوك الفقراء أو البنوك التجارية، التي اقترحنا أن تخصص نسبة مئوية من قروضها للفقراء والمؤسسات والمنشآت الصغرى القائمة على التعاضد^(٤١).

أخيراً، وهو الأهم، تدارس الجوانب المتعلقة بأنماط الحوكمة المطلوبة لإدارة هذا الاقتصاد البديل وتسييره، وتقديم رؤى وتصورات ونماذج حول أنواع السياسات المؤسسية والقواعد والإجراءات التي

(38) Georgina M. Gómez, «Balancing Growth and Solidarity in the Argentine Community Currency Systems (Trueque),» pp. 1-13, Paper Presented at: «Potential and Limits of Social and Solidarity Economy,» (United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) Conference, Geneva, 6-8 May 2013).

(39) 43 Ethan Miller, «Solidarity Economy: Key Concepts and Issues,» in: Emily Kawano, Tom Masterson and Jonathan Teller-Ellsberg, eds., *Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet* (Amherst, MA: Center for Popular Economics, 2010), p. 5.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦.

يمكن أن تدعم السياق الذي يزيد من فاعلية ومردود المبادرات الاقتصادية القائمة على التعاضد، وفي إطار الديمقراطية التشاركية.

يتضمن ذلك مراجعة أنماط الحوافز والتعديلات التشريعية والقانونية الممكنة، ومأسسة مستويات المساءلة المختلفة، كذلك وضع الخطط المحلية القائمة على أساس المشاركة الشعبية والتخطيط من أسفل القاع الاجتماعي المحلي باتجاه الأعلى المركزي لضمان عنصر الكفاءة في توظيف الموارد والعدالة في التوزيع، على أن تكون مستندة إلى نظم تضمن الشفافية في تنفيذ الخطط عن طريق أساليب وبرامج محددة للرصد والتقييم.

تبقى الإشارة إلى أن المهمة الصعبة في ترجمة ذلك كله إلى واقع عملي وإجرائي تتطلب بناء علاقات عملية (اقتصادية واجتماعية) تؤسس لهذا الاقتصاد البديل، وتضمن وجوده كقوة مؤثرة في السوق والمجتمع ضمن التوازن الجديد للقوى الفاعلة في مجتمعات ما بعد الثورات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال العمل، على المستوى الوطني، على تجميع وتشبيك جميع مبادرات الاقتصاد التعاضدي التي تتبنى عليها منظومة القيم (ضمنًا أو صراحة) لتعزيز الشروط الموضوعية وإمكان تطوّر تلك القيم وترسخها^(٤٢).

لا نقصد بمثل هذا التشبيك الوطني الاكتفاء بتبادل المعرفة حول الأنشطة والابتكارات على الرغم من أهمية ذلك، ولكن الأهم هو بناء اقتصاد حقيقي لهذا القطاع الثالث من خلال تطوير علاقات أساسية للدعم والتبادل الاقتصادي بين الريادات والفواعل الحاكمة في الاقتصاد الوطني والإدارة والفواعل في الاقتصاد التعاضدي؛ ففي البرازيل على سبيل المثال وزارة دولة تهتم أساسًا بتعزيز شبكات الاقتصاد التعاضدي ضمن التخطيط للاقتصاد الوطني، وفي فنزويلا وزارة معنية بشؤون الاقتصاد الشعبي.

مثل هذه التنظيمات المؤسسية تعزز العلاقات القائمة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد التعاضدي، وتجتهد في ابتكار ترابطات جديدة بينه وبين قطاعات الاقتصاد الوطني، وتصدر القوانين التضمينية التي تعترف بهذا الاقتصاد البديل. وكما هي الحال مع القطاع الاقتصادي غير المنظم، تعترف بالسلع والخدمات لمنشآت هذا القطاع، وتعمل على تطوير عملياته وعوائده، وتيسر تسويق ناتجه إلى مختلف الأسواق، وترصد الموازنات لدعمه^(٤٣).

من جانب آخر، نود الإشارة إلى إن مثل هذه الترابطات، التي يمكن أن تعززها عملية التشبيك على المستوى الوطني لبناء دينامية قوية لتطوير الاقتصاد التعاضدي، لا تقتصر عادة على «الفضاء الاقتصادي»؛ فالشكل الذي نوصي به لحكومات الثورات العربية هو ضرورة أن تُضم إلى الشبكة الوطنية الحركات الاجتماعية التي تنتصر لقيم الحد من الفقر، فهذه الحركات تعبيرات أساسية للقيم التعاضدية في المجتمع، وقواعد دعم قوية لهذا البديل الاقتصادي. والغرض من هذا الربط يصبح مزدوجًا، بمعنى إدماج البدائل الاقتصادية في خطاب وبرامج الحركات الاجتماعية في مقابل إدماج الحركات الاجتماعية (كفاعل محوري في المجتمع بعد الثورات) ضمن البدائل الاقتصادية وفي إطار حركة مجتمعية كلية للتحويل.

(٤٢) وفق معلوماتنا، فإن المغرب هو البلد العربي الوحيد الذي يمتلك شبكة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي.
(٤٣) القطاع الاقتصادي غير المنظم هو غير القطاع التعاضدي، ولكنهما يلتقيان في نواح متعددة لأن على الفاعلين في كلا القطاعين التفكير في حلول جماعية خارج السوق لتوفير حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ينبع اقتراحنا هذا من القناعة بأن الحركات الاجتماعية، كجزء أساسي من المجتمع، يمكن في حالة مأسسة مشاركتها أن تصبح الأساس للمساءلة المجتمعية بشأن مدى الالتزام بقيم الاقتصاد التعاضدي وتقييم أدائه؛ إذ إن تقديم الجديد في إطار سياق اجتماعي قائم وذي قيم وممارسات وأنماط معاملات مرتبطة بمصالح مكرسة عادة ما يولد ضغوطاً على المؤسسات البديلة، في محاولة لجرها إلى الانصياع لقيم السوق، أو تقديم مساومات أو تنازلات عن القيم الجماعية للاقتصاد التعاضدي، ومن هنا تأتي أهمية نُظْم المساءلة المجتمعية، حيث تصبح مسألة أساسية للرصد والتقييم والمتابعة في إطار مثل هذه التشبيكات الوطنية.

بالعودة إلى فرضياتنا المتعلقة باقتصاديات الشأن الإنساني الذي تقع في إطاره أنشطة هذا الاقتصاد البديل، يمكن الإقرار بأن الترابط من خلال القيم المشتركة وأنماط التفاعل التي نلاحظها والعلاقات التآزرية التي قد تنشأ هي الجديرة بخلق «القدرات الجماعية»، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية للقدرة الفردية للفئات التي كانت قد تعرضت للإقصاء الاجتماعي. والسبب في نظرنا واضح، وهو أن عملية التنمية ضمن هذا البديل تبقى سياقية كما أسلفنا، ونابعة من القيم المحلية، ومستجيبة للحاجات الذاتية ولمعنى الحياة كما يفهم فلسفتها الناس المحليون وفقاً لقيمهم.

لعل السبب الأساسي الذي يدفعنا إلى التنظير لهذه المقاربة في تطوير القدرات الجماعية والاهتمام بالشأن الإنساني في طرح البدائل، نابع من مسلمة أساسية هي أن أي بديل تنموي يجب أن يحظى بالقبول الاجتماعي قبل كل شيء، وذلك لا يتحقق إلا من خلال التماهي بين سياسات التنمية وسياقها الاجتماعي والثقافي وعوائدها التي تقف ضد الإجحاف الاجتماعي.

ختاماً إن مشروعنا الاقتصادي - السياسي هذا يبقى متواضعاً ولكنه طموح في آن واحد. فأما تواضعه، فيتمثل في الاعتراف بأنه لا يدعي إمكانية الإجابة عن جميع أسئلة الإجحاف الاجتماعي وإمكانية تحقيق التوازن لبُعدي الاقتصاد المادي والإنساني بشكل كامل، ولكن تكمن قوته في بلورة جانب مهم من جوانب ديمقراطية المجتمعات بعد الثورات، ووضع الملامح العريضة للديمقراطية الاقتصادية. وهنا يبرز طموح المشروع إذ يسعى إلى بناء روابط قوية بين قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة وبين الاقتصاد، ويعزز معنى «المواطنة الناشطة» و«المجتمع المدني الفاعل» والحركات الاجتماعية وضرورة تشبيكها ومأسستها للمساهمة في إحداث تغيير ذي دلالة في النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة.